BTS BANK

البنـــك التـــونســـي للتـضـامن

BANQUE TUNISIENNE DE SOLIDARITÉ

التقرير السّنوي

2019

(الجلسة العامة العادية)

(30 جوان 2020)

الفهرس

I. تقديم البنك	3
II. النشاط	10
1. التمويل	12
تمويل المشاريع الصغرى	13
الصيرفة الإسلامية	22
إنجاز المشاريع	25
منظومة القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات	26
2. الإستخلاص	29
قروض المشاريع الصغرى	30
منظومة القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات	32
III. الأنشطة المساندة	33
1. الإعلام والإشهار	34
2. التنظيم والنظام المعلوماتي	35
3. الموازنة الإجتماعية	36
4, الصندوق الإجتماعي	39
IV. أهم مؤشرات النتائج المالية لسنة 2019	40
V. القوائم المالية لسنة 2019	42
1. الموازنة	43
2. التعهدات خارج الموازنة	44
3. قائمة النتائج	45
4. جدول التدفقات النقدية	46
5. تحليل القوائم المالية لسنة 2019	47
VI. تقريرا مراقبي الحسابات لسنة 2019	54
1.التقرير العام	55
2.التقرير الخاص	61
VII. تقرير هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك لسنة 2019	65
VIII. قرارات الجلسة العامة العادية لسنة 2019	69

I. تقديم البنك التونسي للتضامن

البنك التونسي للتضامن

تاريخ التأسيس:	22 ديسمبر 1997
رأس المال:	60 000 000 دينار
المقر الاجتماعي:	56 شارع محمد الخامس 1002 تونس البلفيدير
المساهمة العمومية في رأس المال:	%69,26
الهاتف:	71 844 040
الفاكس:	71 891 542
موقع الواب:	www.bts.com.tn
البريد الإلكتروني:	bts@bts.com.tn
السجل الوطني للمؤسسات:	614662X
المعرف الجبائي:	614662 X A M 000
الغرض الاجتماعي:	بنك شامل بمفهوم القانون عدد 48 لسنة 2016 بتاريخ 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية
عدد الفروع:	26 في كافة الولايات
عدد الموظفين:	293
نشاط التمويل :	• تمويل المشاريع والمؤسسات الصغرى • الصيرفة الإسلامية • تمويل جمعيات القروض الصغيرة

مجلس الإدارة:

رئيس مجلس الإدارة:

السيدة نجلاء بن عبد الله (2019-2021)

الأعضاء:

السيد رشيد الصغير (2017-2019)

السيد محمد عادل السويسي (2019-2021)

السيد عبد الرؤوف العجيمي (2019-2021)

السيدة نجوه بن الأمين بن الحاج عبد الله (2019-2021)
تم تعويضها بالسيد عليه بالشيخ بتاريخ 24-12-2019

السيد العربي الزواوي (2019-2021)

السيد الحبيب التومي (2018-2020)
تم تعويضه بالسيد عماد التركي بتاريخ 4-6-2020

السيد رضا الخلفاوي (ممثل صغار المساهمين) (2017-2019)

السيد حبيب الحضيري، رئيس لجنة التدقيق (مستقل) (2017-2019)

السيد يوسف عيداني، رئيس لجنة المخاطر (مستقل) (2018-2020)

الإدارة العامة:

المدير العام:

السيد محمد كعنيش

المدير العام المساعد :

السيد خليفة السبوعي

اللجان والهياكل التابعة لمجلس الإدارة:

- لجنة التدقيق
- لجنة المخاطر
- لجنة التعيينات والتأجير
- اللجنة الداخلية لمراقبة الصفقات
- الهيكل الدائم لمراقبة الإمتثال.

هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية:

- السيد منير التليلي: رئيس (2018-2020)
- السيد محفوظ الباروني: عضو (2018-2020)

مراقبي الحسابات:

- السيد أنيس السماوي (2019-2021)
- السيد وجدي قرفالة عن مجمع وجدي قرفالة ورفيق داود (2019-2021)

مراقب الدولة:

- السيدة هيفاء السايح

توزيع رأس المال وحقوق الإقتراع :

31 ديسمبر 2019

المساهمون	عدد الأسهم	المبلغ (د)	%
القطاع العام	4 155 862	41 558 620	69,26
الدولة التونسية	3 550 933	35 509 330	59,18
المؤسسات العمومية	604 929	6 049 290	10,08
القطاع الخاص	1 844 138	18 441 380	30,74
المجموع	6 000 000	60 000 000	100,00

- المساهمة العمومية: 69,26%
- مساهمة القطاع الخاص: 30,74%

شروط المشاركة في الجلسات العامة العادية:

(الفصلين 31 و35 من النظام الأساسي للبنك التونسي للتضامن)

يمكن لكل مساهم يمتلك بمفرده على الأقل 10 أسهم أو تم تفويضه من طرف عدد من المساهمين يمتلكون على الأقل هذا العدد من الأسهم حضور إجتماعات الجلسة العامة أو إنابة من يمثلهم شريطة ترسيم اسمه بدفتر الشركة قبل الموعد المقرر لعقد الاجتماع بخمسة أيام، ويتم الاستدعاء إلى الجلسة العامة بالطرق القانونية.

الأرقام الأساسية للبنك خلال الثلاث سنوات الأخيرة (2019-2017)

(المبلغ بالألف دينار) النشاط	2017	2018	2019
مجموع الموازنة	1 284 271	1 399 703	1 513 633
ودائع الحرفاء	19 849	18 078	19 895
جاري القروض للحرفاء	1 058 508	1 112 693	1 191 249
جاري القروض للحرفاء باستثناء جمعيات القروض الصغيرة	840 538	867 764	924 281
النتائج			
هامش الفائدة	25 859	34 651	45 719
حجم العمولات	6 833	5 537	6 256
الناتج المصرفي الصافي	32 698	40 194	51 978
النفقات العامة	22 477	23 543	26 484
النتيجة الصافية	3 101	5 841	9 174
الأموال الذاتية	53 025	78 959	88 236
المؤشرات			
مردودية الأموال الذاتية	%5,8	%7,4	%10,4
ضارب الاستغلال (النفقات العامة للاستغلال/الناتج المصرفي الصافي)	%68,7	%58,6	%50,9
الناتج الصافي/عدد الأعوان (أ.د)	113	142	177
الناتج الصافي/عدد الفروع (أ.د)	1308	1608	1999
جاري القروض/عدد الأعوان (أ.د)	3663	3932	4066

أهم أحداث التي ميزت نشاط البنك خلال سنة 2019

- ✓ ترويج منتج بنكي جديد «منتج الإجارة مع خيار التملك"،
- ✓ إعداد المخطط المديري للإعلامية والمصادقة عليه من قبل مجلس الإدارة في دورته بتاريخ 31 أكتوبر 2019،
- ✓ الشروع في تنفيذ التوصيات الصادرة عن مهمة تدقيق السلامة المعلوماتية للبنك المصادق عليها من قبل الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية،
- ✓ إبرام اتفاقية جديدة في إطار برنامج جيل جديد من الباعثين مع وزارة التكوين المهني والتشغيل في مجال صيانة المؤسسات التربوية،
- ✓ إبرام اتفاقية جديدة في إطار برنامج جيل جديد من الباعثين مع وزارة التكوين المهني والتشغيل تتعلق بالبلديات،
- ✓ إعادة التمويل في إطار تدخلات الصندوق الوطني بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى (Fonapram2)،
- ✓ الشروع في تنفيذ برنامج إعادة هيكلة جمعيات القروض الصغيرة في إطار جمعيات جهوية بعد المصادقة عليه ضمن مجلس وزاري بتاريخ 25 جوان 2018، (دفعة أولى بـ12 ولاية)
- ✓ إنجاز عملية إنتداب 18 إطار جديد بعنوان برنامج الإنتدابات لسنة 2018،
- ✓ تنظيم الصالون التجاري السنوي للبنك والخاص بمنتوجات الباعثين الممولين من قبل البنك،

II. النشاط

1. التمويل

1- تمويل المشاريع الصغرى

2- الصيرفة الإسلامية

3- إنجاز المشاريع

4- تمويل جمعيات القروض الصغيرة

2. الإستخلاص

1- قروض المشاريع الصغرى

2- جمعيات القروض الصغيرة

التمويل

1. تمويل المشاريع الصغرى

مصادقات التمويل خلال سنة 2019:

-عدد المصادقات: 11686قرض

-مبلغ القروض: 166,149مليون دينار

-كلفة المشاريع: 238,153 مليون دينار

-عدد مواطن الشغل المرتقبة: 19027 موطن شغل

-تجاوز معدل تمويلات البنك خلال الثلاث سنوات الأخيرة (2017-2019) مستوى 12 ألف قرض بقيمة إستثمار تناهز 210 م د سنويا كما يبرزه الجدول التالي:

	2017	2018	2019
عدد القروض	13165	11442	11686
مبلغ القروض (م د)	164,4	154,6	166,1
كلفة المشاريع (م د)	231,2	208,4	238,2

✓معدل نسبة التطور السنوي (2015-2019) لمبلغ القروض: 11%

✓معدل نسبة التطور السنوي (2015-2019) لكلفة المشاريع الممولة: 13%

تتمثل الحصيلة الجملية للتمويلات منذ إحداث البنك (1998-2019) فيما يلي:

عدد القروض: 202 304

مبلغ القروض: 1 725,785 م د

كلفة الإستثمارات: 2 397,867م د

تحليل نتائج نشاط التمويل لسنة 2019

التوزيع حسب القطاعات الإقتصادية :

أهمية حصة قطاع الخدمات مع تراجع في حصة القطاع الفلاحي لجود عديد الإشكاليات المتعلقة بمنح الإستثمار في القطاع الفلاحي خلال بداية السنة. والتي تمت تسويتها في إطار منشور مشترك بين البنك ووزارة الفلاحة

(المبلغ بم د)	السنة	فلاحة	صناعات تقليدية	مهن صغرى	خدمات	المجموع
عدد القروض	2018	1 287	3 662	2 556	3 937	11 442
	2019	826	3 394	3 059	4 407	11 686
مبلغ القروض	2018	14,9	12,6	43,8	83,4	154,6
	2019	11,3	12,1	46,9	95,8	166,1
الكلفة	2018	21,7	14,1	60,9	111,7	208,4
	2019	14,2	14,1	71,4	138,4	238,1

عدد القروض

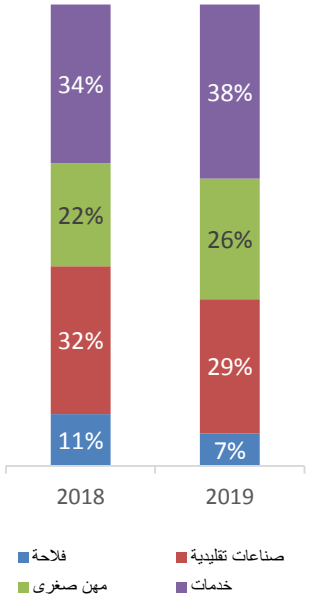

مبلغ القروض

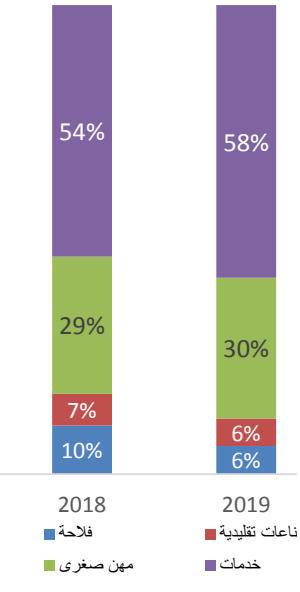

التوزيع حسب المستوى التعليمي للباعثين:

تطور حصة حاملي الشهائد العليا خلال سنة 2019 من عدد القروض من 22% إلى 26% وحجم الإستثمارات لتبلغ 45 % مقابل 43% في السنة السابقة.

عدد القروض

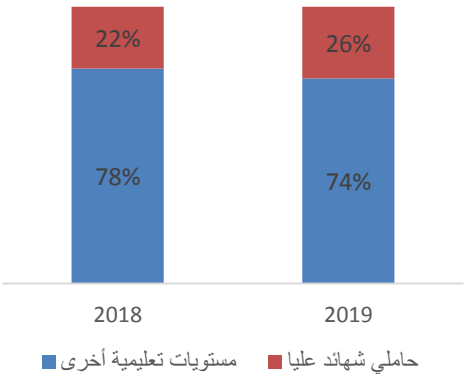

كلفة الإستثمارات

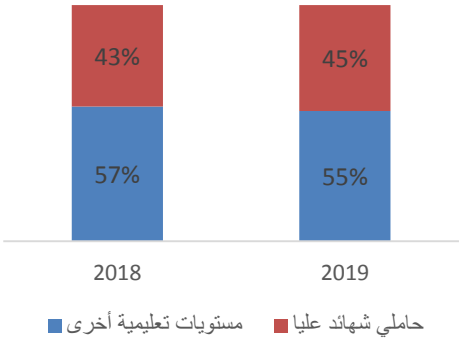

التوزيع حسب الجهات

إستقرار حصة الجهات الداخلية في حدود 47 % من عدد القروض مع تراجع نسبي من 42 إلى 39% على مستوى حجم الإستثمارات. مما يستوجب مجهود إضافي لدفع المبادرة على بعث المشاريع والمؤسسات الصغرى بهذه الجهات خاصة من قبل حاملي الشهائد العليا .

عدد القروض

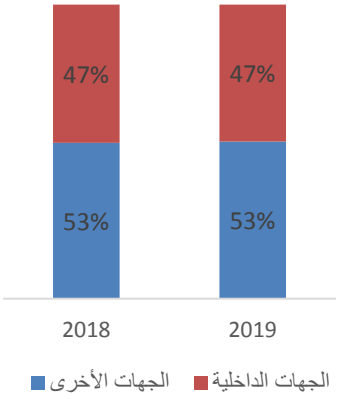

حجم الإستثمارات

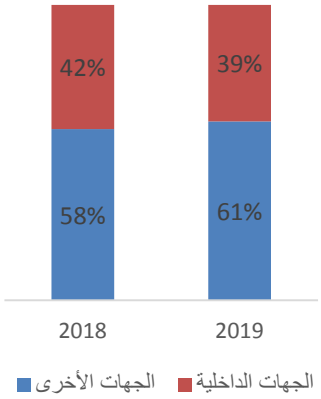

التوزيع حسب النوع الإجتماعي

تطور ملحوظ في حصة المرأة من القروض خلال سنة 2019 حيث بلغت 55% مقابل 49% خلال سنة 2018، ويعود ذلك أساسا إلى تدخلات برنامج رائدة لدفع المبادرة النسائية بالشراكة مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن

عدد القروض

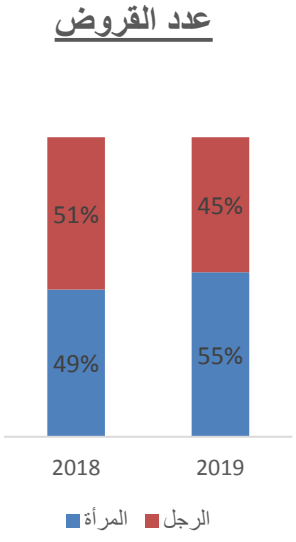

حجم الإستثمارات

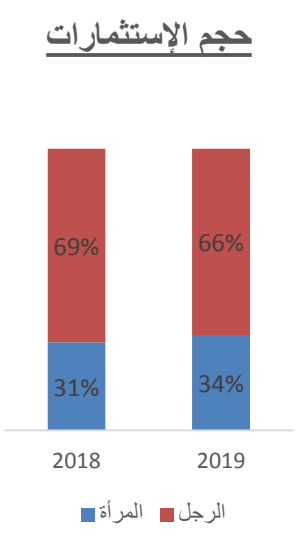

التوزيع حسب نوعية المشروع

تمثل حصة مشاريع الإحداث نسبة 68% من حجم الإستثمارات الممولة خلال سنة 2019

عدد المصادقات

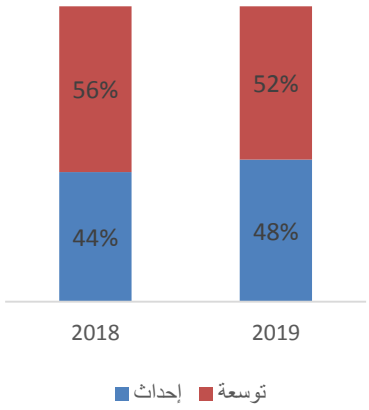

كلفة المشاريع

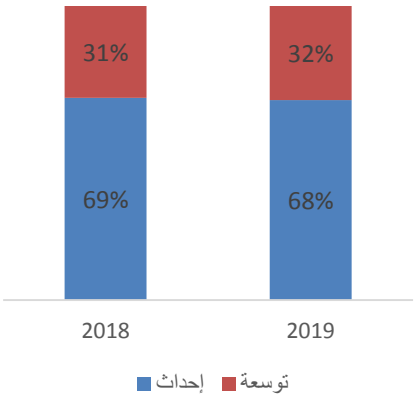

البرامج الخصوصية لتمويل المشاريع الصغرى

❖ برنامج التمويل

1 . برنامج تمويل مشاريع صغرى في إطار منظومات إقتصادية وقروض موسمية فلاحية

-محتوى البرنامج:

برنامج في إطار قانون المالية لسنة 2017 (الفصل 11) لتمويل مشاريع صغرى في إطار منظومات إقتصادية وقروض موسمية فلاحية عن طريق البنك التونسي للتضامن وذلك بالشراكة مع وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية والديوان الوطني للصناعات التقليدية.

وتتمثل أهم مكونات البرنامج في العناصر التالية:

- المنظومات الاقتصادية في القطاع الفلاحي
- المنظومات الاقتصادية في قطاع الصناعات التقليدية
- القروض الموسمية في القطاع الفلاحي .

وتقدر الإعتمادات المحالة إلى البنك خلال سنة 2019 بـ22 م د موزعة كما يلي:

- بعنوان منظومات اقتصادية: 16م د
- بعنوان قروض موسمية : 6م د.

-إنجازات سنة 2019

- عدد المشاريع المنتفعة بالبرنامج: **1119 مشروع**
- كلفة الإستثمارات: **27,705 م د**
- عدد إحداثات مواطن الشغل: **2005**

2- برنامج الشراكة مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة

يتمثل البرنامج في خطة تمويل يتصرف فيه البنك بالشراكة مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة للتمكين الإقتصادي للمرأة ودعم المبادرات النسائية لبعث مشاريع ومؤسسات صغرى.

ويتدخل البرنامج من خلال :

- ✓ تمويل مشاريع صغيرة بكلفة لا تتجاوز 10 آلاف دينار في شكل إعتماد واجب إرجاعه بشروط ميسرة؛
- ✓ المساهمة في تمويل مؤسسات صغرى التي لها كلفة بين 10 و100 أد في شكل قرض مساهمة بنسبة 20 من كلفة الإستثمار و80% في شكل قرض على موارد البنك.

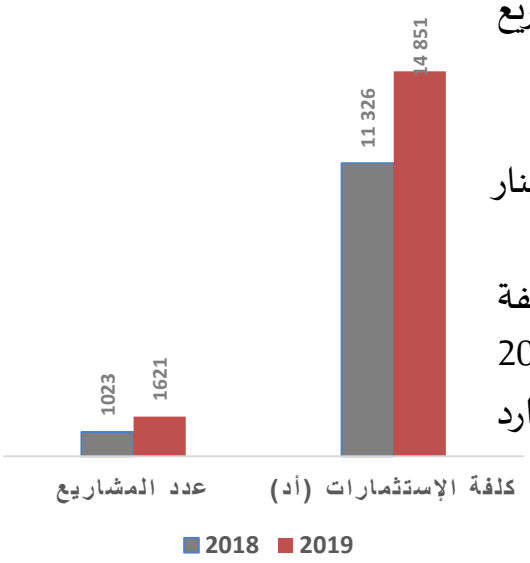

-إنجازات سنة 2019

- عدد المشاريع المنتفعة بالبرنامج: **1621**
- كلفة الإستثمارات: **14,851 م د**
- عدد إحداثات الشغل المرتقبة: **2730**

3- برنامج جيل جديد من الباعثين في مجال الصيانة العادية للطرقات (2)

-محتوى البرنامج:

خط تمويل يتصرف فيه البنك بالشراكة مع وزارة التكوين المهني والتشغيل لبعث مقاولات صغرى من قبل حاملي الشهائد العليا في مجال الصيانة العادية للطرقات (الجيل الثاني).

ويتمثل البرنامج في توفير التكوين التكميلي والإحاطة عن طريق الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل وإسناد قروض عن طريق البنك بشروط تفاضلية (مبلغ القرض 90% من كلفة المشروع ونسبة فائدة بـ2%) مع إبرام صفقة لمدة ثلاث سنوات مع وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

-إنجازات سنة 2019

- عدد المشاريع المنتفعة بالبرنامج: **74**
- كلفة الإستثمارات: **8,791 م د**
- عدد إحداثات الشغل المرتقبة: **231**

4- برنامج جيل جديد من الباعثين في المجال البيئي «green startup»

-محتوى البرنامج:

خط تمويل يتصرف فيه البنك بالشراكة مع وزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة الشؤون المحلية والبيئة ولبعث مشاريع في المجال البيئي «قرين ستارت اب» (6,8 مليون دينار),ويتمثل البرنامج في اسناد قروض عن طريق البنك بشروط تفاضلية (مبلغ القرض 90% من كلفة المشروع ونسبة فائدة بـ2%)

.-إنجازات سنة 2019

- عدد المشاريع المنتفعة بالبرنامج: **27**

كلفة الإستثمارات: **3,085 م د**

عدد إحداثات الشغل المرتقبة:**130**

5 . آلية دعم الأموال المتداولة في الصناعات التقليدية:

خط تمويل يتصرف فيه البنك منذ سنة 2009 بالشراكة مع الديوان الوطني للصناعات التقليدية لإسناد قروض قصيرة المدى لتوفير الأموال المتداولة لفائدة الحرفيين.

ويتبين من خلال المصادقات تطور معدل القرض من 2900 دينار خلال سنة 2018 إلى حوالي 3100 دينار خلال سنة 2019 بعد أن تم الترفيع في سقف هذا الصنف من القروض.

وقد ساهم الإجراء المتعلق بإعفاء الحرفيين من المتخلد بذمتهم بعنوان القروض المسندة قبل سنة 2009 في إعطاء دفع لهذا القطاع وذلك من خلال تمكين الحرفيين من الحصول على تمويلات جديدة.

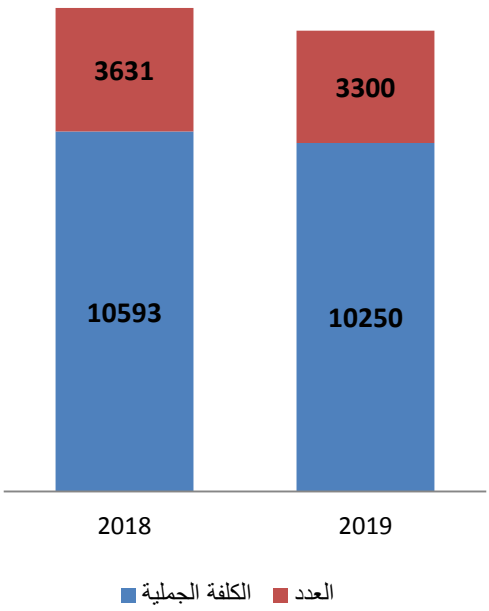

❖ آليات التمويل الذاتي

1. برنامج إعتماد الإنطلاق

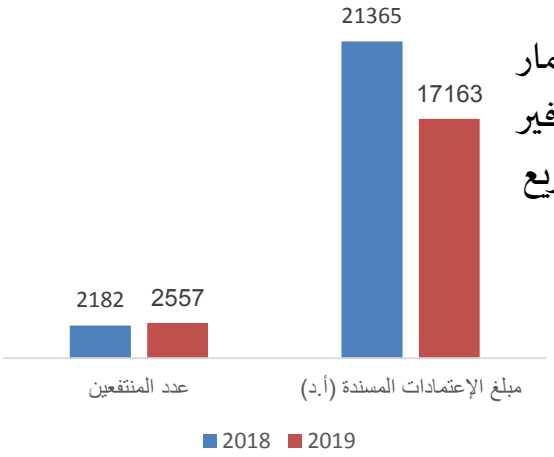

آلية وضعتها الدولة عن طريق وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي لمساعدة الباعثين الصغار على توفير التمويل الذاتي للحاصلين على تمويل لبعث مشاريع صغرى من قبل البنك.

إنجازات سنة 2019

- الإعتمادات المحالة إلى البنك: 29 م د
- عدد المشاريع المنتفعة بالبرنامج: 2557
- مبلغ الإعتمادات المسندة: 17,163 م د
- كلفة إستثمارات المشاريع المنتفعة بهذه الآلية: 100,235م د

2. برامج دعم التمويل الذاتي في إطار المسؤولية المجتمعية للشركات البترولية

أ-المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية :

خط تمويل يتصرف فيه البنك بالشراكة مع المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بولايتي تطاوين وقبلي في إطار المسؤولية المجتمعية قصد مساعدة الباعثين بالمناطق البترولية على توفير التمويل الذاتي المستوجب لبعث مشاريع صغرى,

إنجازات سنة 2019

- عدد المشاريع المنتفعة بالبرنامج: 4
- مبلغ الإعتمادات: 9,2 أ د
- كلفة الإستثمارات: 49 أ د

ب- شركة شال (ب ج سابقا)

خط تمويل يتصرف فيه البنك بالشراكة مع شركة شال البترولية ومركز أعمال صفاقس في إطار المسؤولية المجتمعية قصد مساعدة الباعثينبولاية صفاقس على توفير التمويل الذاتي المستوجب لبعث مشاريع صغرى,

إنجازات سنة 2019

- عدد المشاريع المنتفعة بالبرنامج: 7
- مبلغ الإعتمادات: 49,3 أد
- كلفة الإستثمارات: 263,6 أد

2. الصيرفة الإسلامية

واصل البنك خلال سنة 2019 تنفيذ برنامج تشغيل الشباب الممول من قبل البنك الإسلامي للتنمية من خلال تمويل المؤسسات والمشاريع والمؤسسات الصغرى بصيغتي المرابحة والإجارة.

التمويل بصيغة المرابحة

تتمثل التمويلات الممنوحة في إقتناء تجهيزات ووسائل الإنتاج والمواد الأولية للمشاريع الصغرى في مختلف المجالات الإقتصادية بصيغة المرابحة.

التمويل بصيغة الإجارة مع خيار التملك

تركزت التمويلات الممنوحة بمنتج الإجارة الجديد في وسائل النقل بمختلف أصنافها إضافة إلى بعض التمويلات الموجهة لدعم قطاعات الإنتاج كالنقل المبرد للأسماك واللحوم والغلال وغيرها ...

الإنجازات

تمكن البنك من إسناد 1105 تمويل بكلفة إستثمارات قدرها 52,678م د . ومن المرقب أن تساهم هذه التمويلات في إحداث قرابة 1900 موطن شغل جديد.

وتتوزع هذه التمويلات كما يلي:

	العدد	كلفة الإستثمار (أد)	عدد مواطن الشغل المرتقبة
المرابحة	393	19 000	768
الإجارة	712	33 678	1103
المجموع	**1105**	**52 678**	**1871**

وبذلك تكون الوضعية الجملية في موفى سنة 2019 كما يلي:

	العدد	كلفة الإستثمار (أد)	عدد مواطن الشغل المرتقبة
المرابحة	1 988	77 147	3 804
الإجارة	1 018	50 037	1 537
المجموع	**3 006**	**127 184**	**5 341**

أهم مؤشرات التمويل بصيغة المرابحة :

حسب القطاعات الإقتصادية

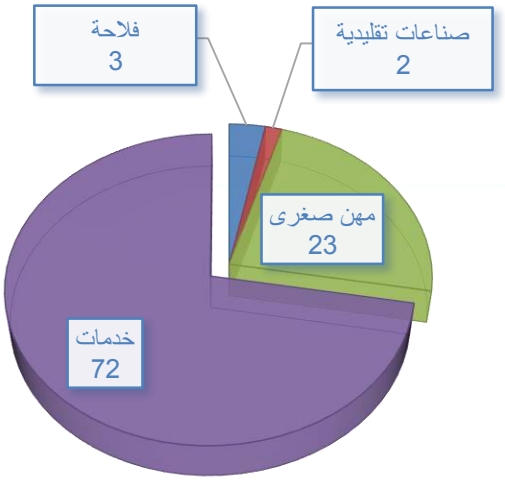

إستأثر قطاع الخدمات بالقسط الأكبر من التمويلات بنسبة 72% يليه قطاع المهن الصغرى 23%.

حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي

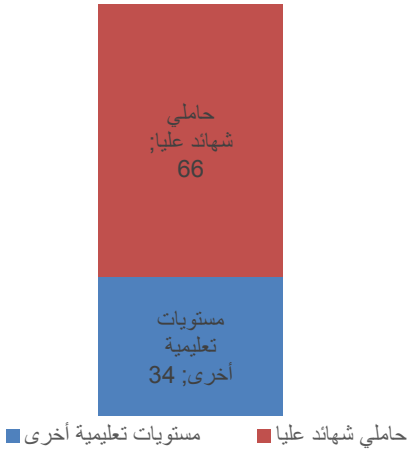

يلاحظ إقبال أكبر لحاملي الشهائد العليا على هذا الصنف من التمويل حيث بلغت حصة هذه الشريحة 66% في حين لم تتجاوز نسبة 45% بصيغ التمويل الأخرى.

حسب نوعية المشروع

نوعية المشروع

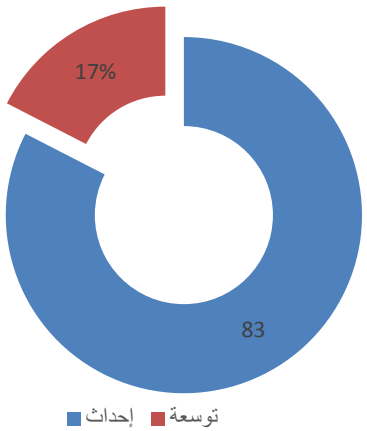

تتمثل التمويلات الممنوحة في إحداث مشاريع جديدة بنسبة 83% وهو ما من شأنه أن يساعد على إحداث عدد أكبر من مواطن الشغل الجديدة تحقيقا لأهداف البرنامج.

أهم مؤشرات التمويل بصيغة الإجارة:

حسب القطاعات الإقتصادية

حصة قطاع الخدمات: 89%

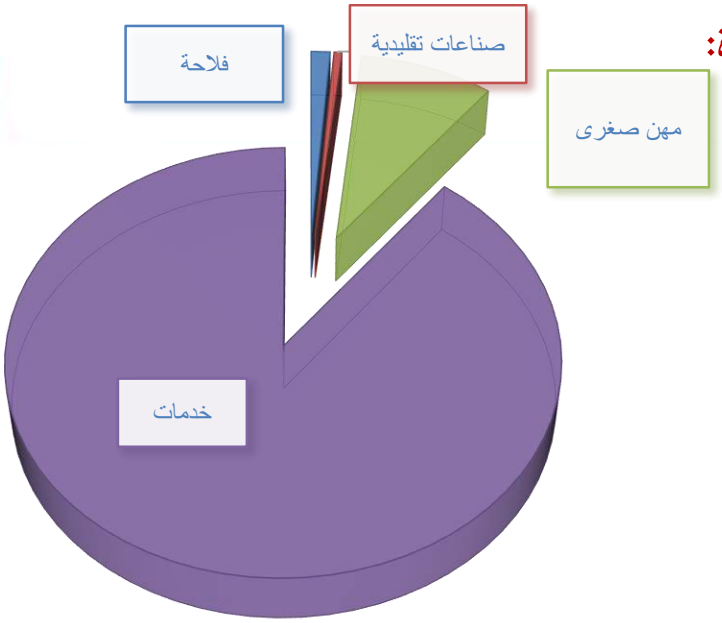

حسب المستوى التعليمي

حصة حاملي الشهائد الجامعية: 27%

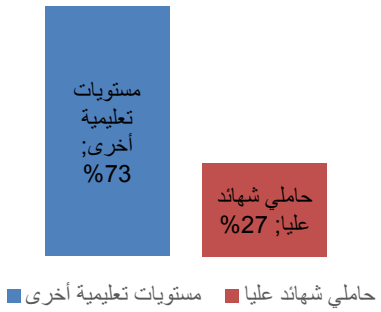

حسب نوعية المشروع

حصة المشاريع الجديدة: 26%

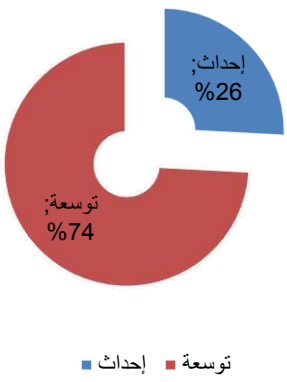

حسب النوع الاجتماعي

حصة المرأة: 16%

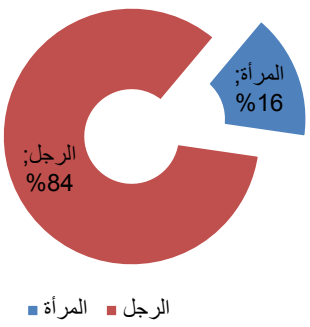

3. إنجاز المشاريع

بلغت الدفوعات بعنوان تمويل المشاريع الصغرى خلال سنة 2019 ما قدره 170,8 م د لفائدة 13007مشروع مقابل 130,5م د خلال السنة السابقة.

ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى استئناف نشاط الصندوق Fonapram وآلية إعتماد الإنطلاق.

كما قام البنك في هذا الإطار بخلاص 5677 عملية تزوّد لفائدة باعثين بمبلغ 111,8 مليون دينار، موزعة كما يلي :

- 666 عملية تزوّد لاقتناء وسائل نقل مختلفة (سيارات – شاحنات - جرارات - ...) بقيمة جملية في حدود 36,6 مليون دينار.
- 5011 عملية تزوّد لاقتناء تجهيزات مختلفة (تجهيزات - معدات - مواشي...) بقيمة جملية في حدود 75,1مليون دينار.

كما قام البنك بـ 8279 عملية تحويل لمبالغ مالية قدرها 35,6 مليون دينار لفائدة المنتفعين بالقروض بعنوان أموال متداولة.

4. منظومة القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات

عدد الجمعيات الناشطة

2017	2018	2019
191	200	200

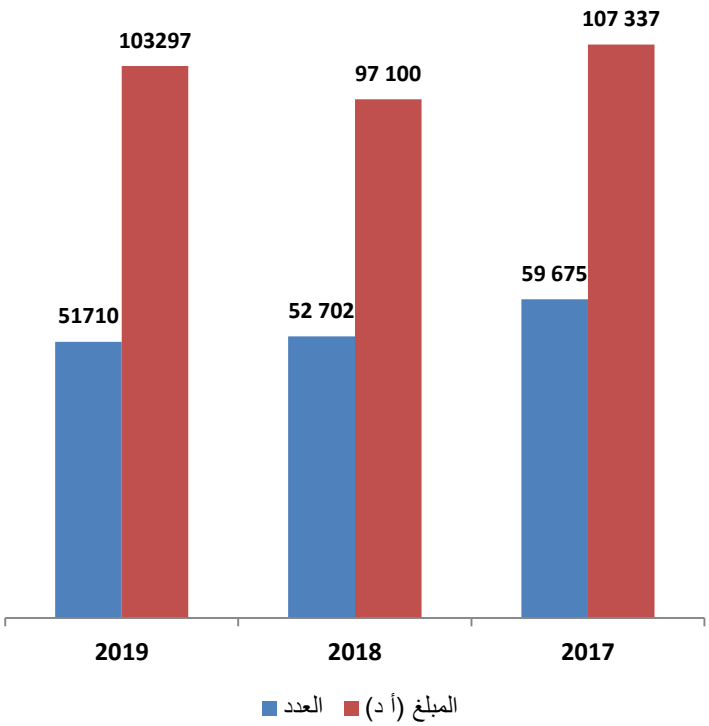

بلغ عدد القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات خلال سنة 2019، 51710 قرض بمبلغ يقدر بـ103,3 م د مقابل 52702 قرض بمبلغ يناهز 97,1 م د خلال سنة 2018.

وقد شهدت سنة 2019 مواصلة البرنامج الخصوصي لإسناد القروض الصغيرة في إطار منظومات إنتاج وقروض موسمية فلاحية لدعم البرنامج العادي لمنظومة القروض الصغيرة.

تقدر حصيلة القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات إلى غاية موفى سنة 2018 إلى ما يزيد عن **860 ألف قرض بمبلغ جملي يناهز 1010 م د .**

وقد شهدت تمويلات الجمعيات نسقا تصاعديا خلال سنتي 2018-2019 بفضل البرامج الخصوصية كما يلي:

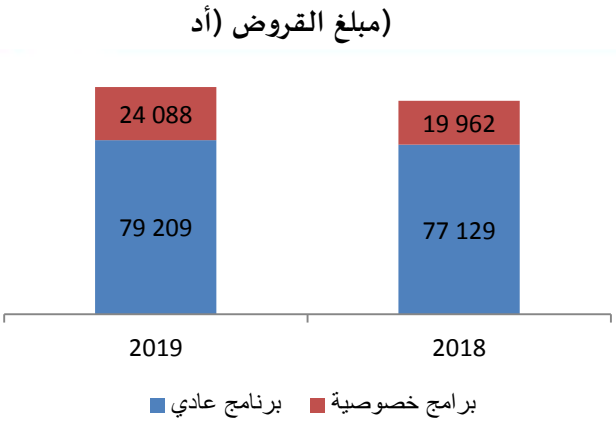

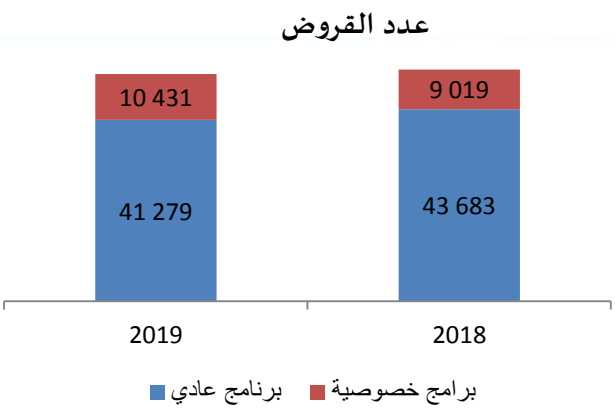

تقدر حصة الجهات الغربية بـ49% من القروض الصغيرة خلال سنة 2019

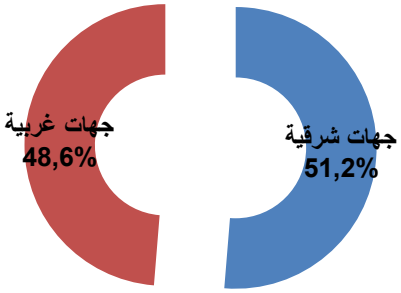

أهمية حصة القطاع الفلاحي خاصة في إطار منظومات الإنتاج

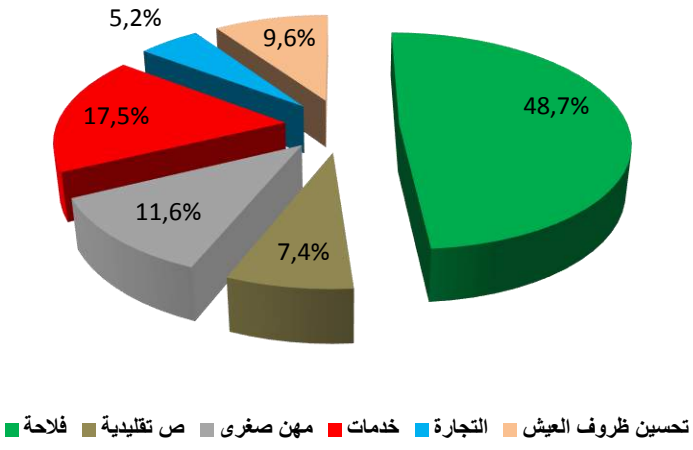

تطور حصة المرأة من 53,5% خلال سنة 2018 إلى 53,6% خلال سنة 2019:

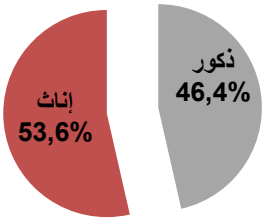

برنامج إعادة الهيكلة هيكلة جمعيات القروض الصغيرة :

تتمثل أهم الأشغال المنجزة على مستوى إعادة هيكلة جمعيات القروض الصغيرة فيما يلي:

- المصادقة على عملية إعادة هيكلة جمعيات القروض الصغيرة خلال المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 25 جوان 2018.
- ضبط خطة عمل من قبل لجنة القيادة حول إعادة الهيكلة عبر اندماج الجمعيات المتواجدة في كل ولاية صلب جمعية جهوية واحدة بهدف اكسابها الحجم والامكانيات التي تمكنها من العمل بأكثر نجاعة بالإضافة إلى تسهيل عملية الرقابة (رقابة 24 جمعية عوضا عن رقابة 280 جمعية) . وكذلك الإمتثال لمقتضيات التشريع الجديد للتمويل الصغير
- الإعلان عن طلب عروض يتضمن تقسيم جمعيات القروض الصغيرة على 7 جهات (أقساط)،
- تم الشروع في عملية إعادة الهيكلة بالنسبة لثلاث أقساط (تونس الكبرى - الشمال الشرقي – الوسط الشرقي) عن طريق مكتب دراسات خاص والإعلان عن طلب عروض ثان للأقساط غير المثمرة في طلب العروض الأول.

الإستخلاص

1. إستخلاص قروض المشاريع الصغرى

سجل البنك خلال سنة 2019 نسبة إستخلاص بـ **85%** مقابل 81,2% خلال السنة السابقة,

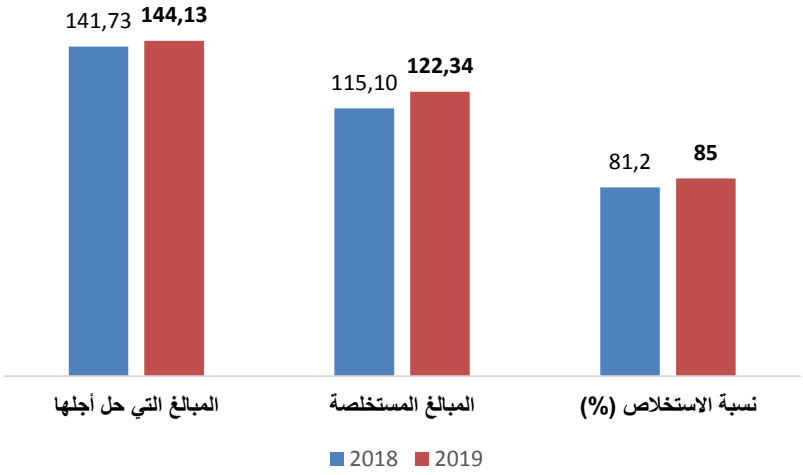

كما تطورت المبالغ المستخلصة من 115 م د خلال سنة 2018 إلى ما يزيد عن 122 م د خلال سنة 2019.

ويتبين من خلال تحليل نتائج الإستخلاص خلال الفترة (2013-2019) تطورا بنسق تصاعدي متواصل لهذا النشاط بفضل الإجراءات والآليات المتنوعة التي يعتمدها البنك في هذا المجال:

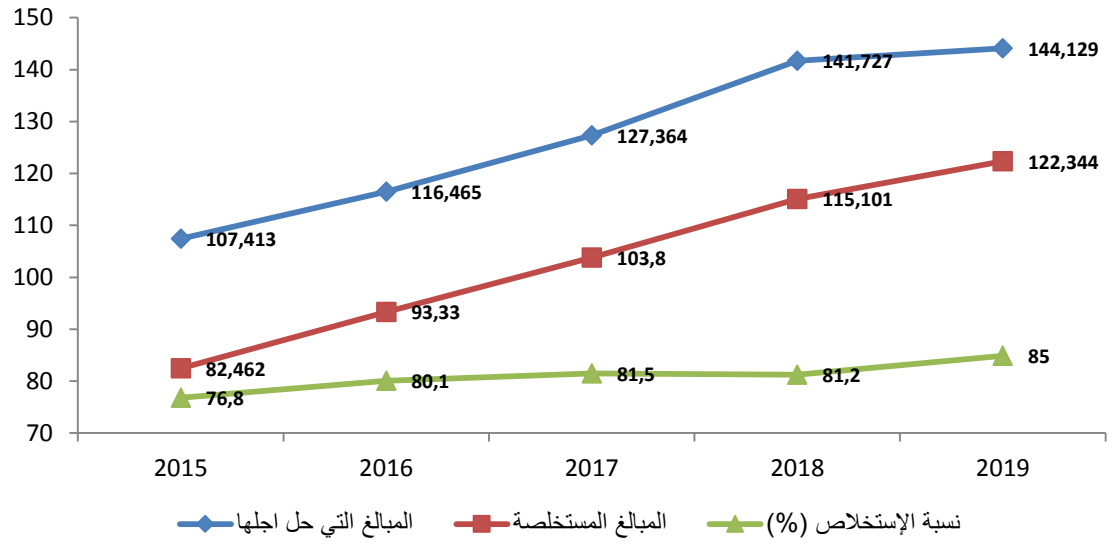

أما على صعيد الوضعية الجملية للإستخلاص فقد تحسنت النسبة العامة بـ 1,4 نقطة مقارنة بسنة 2018 لتبلغ في موفى سنة 2019 نسبة قدرها 72% مقابل 70,6% في موفى سنة 2018.

تحليل نتائج الإستخلاص لسنة 2019

يبرز تحليل نتائج الإستخلالص خلال سنة 2019 حسب الولايات تحقيق 10 ولايات لنسب أرفع من المعدل الوطني لا تزال نسب الإستخلاص في الولايات الداخلية ضعيفة نسبيا.

-سجل قطاع الخدمات أفضل نسبة إستخلاص خلال سنة 2019 بنسبة تناهز 96%
-بلغت نسبة الإستخلاص لحاملي الشهائد العليا قرابة 91%

أهم إجراءات وآليات الإستخلاص خلال سنة 2019

تمكن البنك من تحسين نتائج الإستخلاص بمواصلة العمل وتكثيف المتابعة خاصة عبر الإجراءات التالية:

- ✓ إرسال إشعارات بريدية إلى الحرفاء بصفة دورية.
- ✓ إرسال إرساليات قصيرة للتذكير بحلول أجل الأقساط أو لحث الحرفاء على الإيفاء بتعهداتهم وإعلام المتلددين منهم بتحويل ملفاتهم إلى طور النزاعات.
- ✓ عقد جلسات دورية مع كافة رؤساء الفروع الجهوية والمكلفين بالإستخلاص والنزاعات والمصالح المركزية لمتابعة ملفات الإستخلاص والنزاعات،
- ✓ مواصلة العمل بالإتفاقية مع شركة مساعدة على الإستخلاص ووقع تكليفها بحافظة متكونة من الحرفاء (صنف المخاطر: 3 و4 و5).
- ✓ متابعة الباعثين الذين إلتحقوا بوظيفة مؤجر في القطاع العام والخاص، وذلك من خلال السجلات التي تحصل عليها البنك من CNSS/CNRPS وتكليف محامين في كل فرع قصد إتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم (تنفيذ عقل على الأجور والمرتبات وعقل على الحسابات البنكية).
- ✓ تنظيم دورات تكوينية للإطارات المكلفة بمتابعة الإستخلاص والنزاعات بالفروع برسكلتها وتعزيز قدراتها في مجال متابعة الإستخلاص والنزاعات؛
- ✓ تركيز منظومة خاصة بإعادة جدولة ودمج القروض
- ✓ تركيز واستغلال منظومة الإستخلاص والنزاعات

2. نشاط إستخلاص منظومة القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات

شهدت نتائج الإستخلاص جمعيات القروض الصغيرة خلال الفترة (2015-2019) تطورا متواصلا يبرز خاصة على مستوى المبالغ المستخلصة ونسب الإستخلاص.

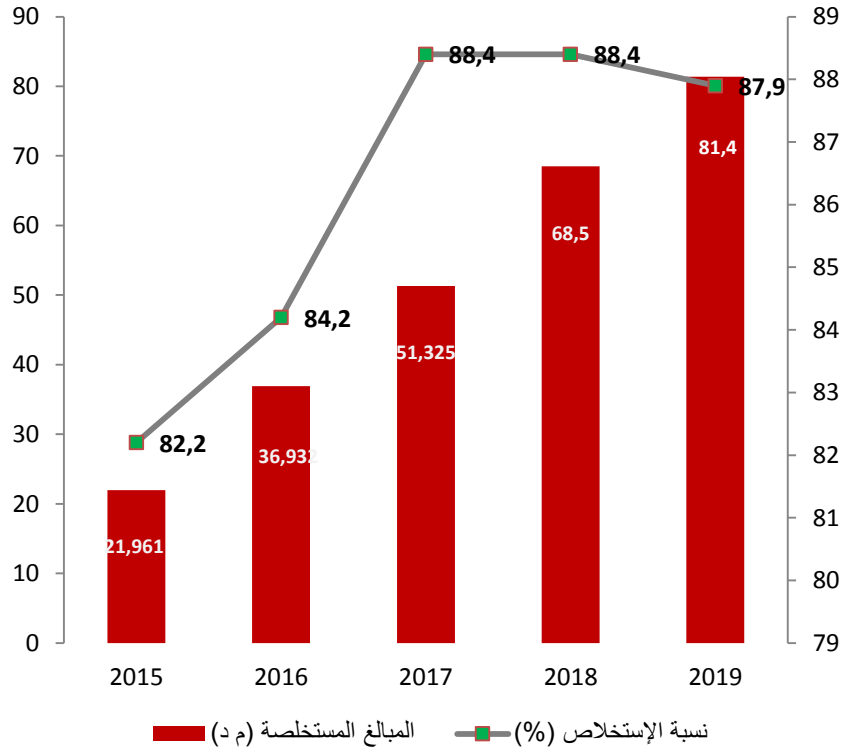

تطور المبالغ المستخلصة:

من 22 م د سنة 2015 إلى 81,404 م د سنة 2019

تطور النسبة العامة للإستخلاص:

من 82% إلى 87,9%

هذا وتجدر الإشارة إلى أن 92 جمعية لها نسبة إستخلاص تفوق 90%.

III. الأنشطة المساندة

1. الإعلام والإشهار
2. التنظيم والنظام المعلوماتي
3. الموازنة الاجتماعية
4. الصندوق الإجتماعي

1- الإعلام والإشهار

1- تنظيم المعرض التجاري السنوي للباعثين الممولين من قبل البنك:

بعد نجاح الدورة الأولى للمعرض التجاري للباعثين الممولين من قبل البنك التونسي للتضامن، وحرص سلط الإشراف على مواصلة مثل هذه التظاهرات، نظم البنك تحت إشراف السيد وزير المالية بقصر المعارض بالشرقية الدورة الثانية للمعرض التجاري السنوي.

وقد شارك في هذا الصالون أكثر من 150 باعث من كافة الولايات لعرض وبيع منتوجاتهم. إلى جانب عددا من مزودي المعدات والتجهيزات.

كما تم خلال هذه التظاهرة إسناد 4 جوائز لأفضل مشاريع مولها البنك في المجالات الواعدة (الإقتصاد الرقمي، الإقتصاد الأخضر، مبادرة نسائية، وأفضل مشروع محدث لمواطن الشغل).

وقد مثل هذا الصالون فرصة إشهارية مهمة ساهمت في مزيد إشعاع البنك والتعريف بمنتوجاته في مختلف القطاعات.

2- التنظيم والنظام المعلوماتي

تولى البنك بالإضافة إلى مواصلة تطوير الإطار التنظيمي للبنك من خلال إصدار عديد المذكرات والمناشير التنظيمية لتحسين خدمات البنك وإضفاء مزيد النجاعة في إجراءات العمل المعتمدة وإحترام الإلتزامات القانونية والتشريعية للبنك، دعم نظامه المعلوماتي من خلال عدة إنجازات تتمثل أساسا في ما يلي :

- ✓ إعداد المخطط المديري للإعلامية للبنك لثلاث سنوات (2019-2021) والمصادقة عليه من قبل مجلس الإدارة في إجتماعه بتاريخ 31 أكتوبر 2019،
- ✓ إقتناء والشروع في تركيز نظام التسجيل والحفظ للمنظومة المركزية للبنك وللمعطيات والبرمجيات (plateforme du site centrale) ومنظومة للحفظ عن بعد (Site Secours)،
- ✓ إبرام صفقة لإقتناء وتركيز منظومة التصرف في قاعدة البيانات (SGBD) والتصرف في البرمجيات،
- ✓ إنجاز دراسة في إطار إعداد برنامج إستمرارية النشاط (Plan de Continuité d'Activité PCA) حول إحتياجات إستمرارية النشاط وتحليل مخاطرها،
- ✓ .مواصلة تنفيذ برنامج تعزيز سلامة النظام المعلوماتي للبنك على ضوء توصيات مهمة التدقيق،
- ✓ تركيز منظومة رويتر لمتابعة العمليات المتعلقة بالسوق النقدية،
- ✓ بصدد إستكمال وضع البرمجية الخاصة بالإستخلاصات والنزاعات،
- ✓ مواصلة دعم إمكانيات البنك من حواسيب العمل والآلات الطابعة.

3. الموازنة الإجتماعية

الموارد البشرية

بلغ عدد موظفي البنك 293 موظفا في موفى ديسمبر 2019 مقابل 283 خلال السنة السابقة, كما تميزت سنة 2019 بانتداب 18 اطارا تم توزيعهم بين المصالح المركزية والفروع الجهوية في الإختصاصات التالية:

- مدقق الداخلي (1)
- مراقب تصرف(1)
- محاسبة (2)
- متصرف في الإتصال (1)
- متصرف في الموارد البشرية (1)
- الإعلامية (2)
- التصرف في المخاطر (1)
- متصرفين بالفروع الجهوية (9)

1. توزيع الأعوان

يتوزع الموظفون كما يلي:

أ- حسب الصنف :

	العدد	النسبة (%)
إطارات وإطارات عليا	193	66
أعوان تأطير	36	12
أعوان التسيير	19	7
أعوان التنفيذ	15	5
أعوان متعاقدون (في إطار إلغاء المناولة)	30	10
المجموع	**293**	**100**

ب-حسب النوع الإجتماعي :

تقدر نسبة العنصر النسائي بـ44%.

	العدد	النسبة (%)
رجال	165	56
نساء	128	44
المجموع	**293**	**100**

ج-حسب الفئة العمرية ومكان العمل :

تمثل نسبة الفئة العمرية للموظفين (أقل من 50 سنة): 81%.

	العدد	النسبة (%)
أقل من 25 سنة	2	0,6
35-25 سنة	26	9
50-36 سنة	209	71
55-51 سنة	40	14
55 سنة ما فوق	16	5,4
المجموع	293	100

تمثل نسبة العاملين بالمقر الإجتماعي 44% من مجموع الأعوان مقابل 56% بالفروع الجهوية.

	العدد		المجموع
	رجال	نساء	
المقر الإجتماعي	65	64	129
الفروع	100	64	164
المجموع	166	117	293

2 . التكوين

تميزت سنة 2019 بتنظيم دورة تكوينية لفائدة المنتدبين الجدد بالمركز التكوين بمقر البنك شملت جميع انشطة البنك ,اضافة الى التكوين عن بعد في مجال مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب, كما تم تنظيم دورات تكوينية حول متابعة الإستخلاص والنزاعات بالنسبة لمنتج «الإجارة»,

عدد المتكونين:

102

نفقات التكوين:

71 ألف دينار

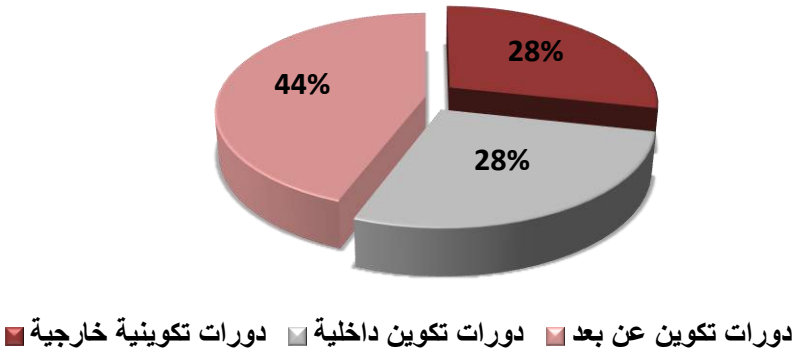

المجالات:

الدورات الخارجية:

المالية (1)، الجباية (8)، المحاسبة (2)، مراقبة التصرف (1)، التدقيق الداخلي (2)، التصرف في المخاطر (1)، التنظيم والحوكمة (2)، الموارد البشرية والتكوين (12)، الإجراءات القانونية (للإجارة (19)، تسجيل المؤسسات (2))، الإمتثال (1).

التكوين عن بعد:

انتفع 45 اطارا بالتكوين عن بعد في مجال مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب طبقا لتوصيات البنك المركزي

الدورات الداخلية:

تنظيم دورة تكوينية حول:

- متابعة الإستخلاص وإجراءات النزاعات بالنسبة لمنتج الاجارة
- 3 دورات تكوينية لفائدة رؤساء الفروع والمكلفين بمتابعة الإستخلاصات والنزاعات بالفروع

التكوين الإشهادي

انتفع اطار واحد **(01)** بالتكوين في الاختصاص البنكي بأكاديمية البنوك والمالية(**ITB**)

التكوين الأساسي (التربصات):

لفائدة 94 طالب

4. الصندوق الإجتماعي:

يتولى البنك التصرف في الصندوق الإجتماعي حسب الإتفاقية المصادق عليها من قبل الجمعية المهنية للبنوك وذلك كم خلال إسناد **قروض لا غير** لفائدة الموظفين بنسبة فائدة تفاضلية ويتم إسناد هذه القروض أساسا لإقتناء أرض (سقف بـ 5أد) أو بناء أو شراء مسكن (سقف بـ70 أد) أو قروض لأغراض إجتماعية أخرى (زواج، مرض ...).

وقد تمت المصادقة على نظام التصرف في موارد الصندوق من قبل مجلس الإدارة في دورته رقم 51 بتاريخ 30 ديسمبر 2009, ويتم البت في الملفات للإنتفاع بتدخلات الصندوق عن طريق اللجنة الإستشارية للمؤسسة,

وتتلخص الوضعية المالية للصندوق في 31 ديسمبر 2019 كما يلي:

موارد الصندوق (7,4 م د):

- الحصص من المرابيح التي خصصتها الجلسة العامة العادية سنويا للصندوق (4,650 م د)
- الإستخلاصات الناتجة عن القروض المسندة للموظفين (أصل الدين مع الفوائض): (2,750 م د)

إستعمالات الصندوق (5,874 م د):

- دفوعات القروض : 5,874 م د

الرصيد : 1,526 م د

أما فيما يتعلق بتدخلات الصندوق خلال سنة 2019، فقد تم إسناد 23 قرضا بمبلغ جملي في حدود 375,280 أد مفصلة كما يلي :

- 04 قروض لشراء أو بناء مسكن (280أد)
- 01 قرض توسعة (5 أد)
- 16 قرض إستثنائي (87,280 أد)
- 02 قروض تهيئة (3 أد)

وقد بلغت الإستخلاصات خلال سنة 2019 مبلغا قدره 412,802 أد (أصل الدين مع الفوائض).

IV. أهم مؤشرات النتائج المالية لسنة 2019

1. المؤشرات المالية:

- مجموع الموازنة : **1.513,6** م د

تطور مجموع الموازنة بمعدل **10,9%** خلال الثلاث سنوات (2019-2017)

- **جاري القروض على الحرفاء : 1.191,2 م د**

تطور جاري القروض على الحرفاء بمعدل سنوي **6,1** % خلال الثلاث سنوات (2019-2017)

- **الموارد الخصوصية والإقتراضات: 1.304,8 م د**
- **الأموال الذاتية: 88,2 م د**

2. مؤشرات النتائج:

- **الناتج البنكي الصافي: 52 م د**

معدل تطور سنوي بـ26,1 % خلال الثلاث سنوات (2019-2017)

- **تطور هامش الفائدة** بمعدل بـ**33** % خلال الثلاث سنوات (2019-2017)
- **النتيجة الصافية: 9,174 م د**

تحقيق نتيجة صافية إيجابية لمدة ستة سنوات متتالية.

3. إحترام المؤشرات القانونية المتعلقة بالتصرف الحذر:

- **نسبة السيولة**: 212,973 % (النسبة الدنيا القانونية: 100 %)
- **نسبة كفاية رأس المال**: 33,6 % (النسبة الدنيا القانونية: 10%)

V. القوائم المالية لسنة 2019

1- الموازنة

(بالألف دينار)	31/12/2018	31/12/2018 (صيغة معدلة بغرض المقارنة)	31/12/2019	مبلغ التغيير	نسبة التغيير (%)
الأصـــول					
الخزينة والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة	9 100	9 100	11 861	2 761	30,3
مستحقات على المؤسسات المالية والبنكية	231 458	231 458	264 239	32 781	14,2
مستحقات على الحرفاء	1 112 693	1 112 693	1 191 249	78 556	7,1
محفظة سندات االاستثمار	1 983	1 983	1 604	<379>	<19,1>
الأصول الثابتة	7 220	7 220	7 068	<152>	<2,1>
أصول أخرى	37 249	35 501	37 612	2 111	5,9
المجموع	**1 399 703**	**1 397 955**	**1 513 633**	**115 678**	**8,3**
الخصـوم والأموال الذاتية					
الخصـــوم					
البنك المركزي وح ج البريدية	1 876	1 876	1 995	119	6,3
المؤسسات المالية والبنكية	119	77	77	-	-
ودائع وأموال الحرفاء	18 078	18 078	19 895	1 817	10,1
موارد خصوصية وإقتراضات	1 219 945	1 219 945	1 304 834	84 889	7,0
خصوم أخرى	80 726	79 020	98 596	19 576	24,8
مجموع الخصوم	**1 320 744**	**1 318 996**	**1 425 397**	**106 401**	**8,1**
الأمـــوال الذاتيـــة					
رأس المال	60 000	60 000	60 000	-	-
الإحتياطات	6 372	6 372	7 504	1 132	17,8
أرباح مؤجلة	6 746	6 746	11 558	4 812	71,3
نتيجة الفترة	5 841	5 841	9 174	3 333	57,1
مجموع الأمـــوال الذاتيـــة	**78 959**	**78 959**	**88 236**	**9 277**	**11,7**

2- التعهدات خارج الموازنة

(بالألف الدينار)	2018-12-31	2019-12-31
كفالات وضمانات مقدمة	675	595
التزامات مقدمة	-	-
مجموع الخصـوم المحتملة	**675**	**595**
تعهدات التمويل المقدمة	85 744	110 076
تعهدات على الأسهم (مساهمات غير محررة)	-	-
مجموع التعهدات المقدمة	**85 744**	**110 076**
التعهدات التمويل المقبولة	50 829	61 114
ضمانات مقبولة	1 078 083	1 157 353
مجموع التعهدات المقبولة	**1 128 912**	**1 218 467**

3- قائمة النتائج

(بالألف دينار)	31/12/2018	31/12/2019	مبلغ التغيير	نسبة التغيير (%)
إيرادات الإستغلال البنكي	**45 488**	**58 118**	**12 630**	**27,8**
فوائد دائنة ومداخيل مماثلة	39 945	51 859	11 914	29,8
أرباح متأتية من محفظة سندات تجارية وعمليات مالية	5 537	6 256	719	13
عمولات	6	3	<3>	<50>
أعباء الإستغلال البنكي	**<5 294>**	**<6 140>**	**846**	**16**
فوائد مدينة	<5 294>	<6 140>	<846>	<16>
الناتج البنكي الصافي	**40 194**	**51 978**	**11 784**	**29,3**
مخصصات المدخرات	<4280>	<5834>	<1 554 >	<36,3>
مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح علي حافظة الاستثمار	<70>	<296>	<226>	<322,9>
إيرادات إستغلال أخرى	130	119	<11>	<8,5>
الأجور	<17293>	<19 011>	<1 718>	<9,9>
أعباء الإستغلال العامة	<6250>	<7 473>	<1 223>	<19,6>
مخصصات الإستهلاكات	<1300>	<1 411>	<111>	<8,5>
نتيجة الإستغلال	**11 131**	**18 072**	**6 941**	**62,4**
ربح/خسارة متأتي(ة) من إيرادات أخرى عادية	<42>	44	85	-204,8
الأداء على الشركات	<4592>	<8236>	<3644>	<79,4>
نتيجة الأنشطة العادية	**6 497**	**9 880**	**3 383**	**52,1**
ربح/خسارة متأتي(ة) من عناصر طارئة	<656>	<706>	<50>	<7,6>
النتيجة الصافية	**5 841**	**9 174**	**3 333**	**57,1**
تغيرات محاسبية	-	-	-	-
النتيجة الصافية بعد التغيرات المحاسبية	**5 841**	**9 174**	**3 333**	**57,1**

4- جدول التدفّقات النقدية

	2018-12-31	2019-12-31
نشاط الاستغـــلال		
مداخيل الاستغلال البنكي	44 499	59 917
أعباء الإستغلال البنكي	<66>	<71>
إيداعات أو سحوبات لدى مؤسسات مالية وبنكية أخرى	-	-
اقراضات و تسبيقات أو تسديد ديون وتسبيقات لفائدة الحرفاء	<51 804>	<43 458>
إيداع أو سحب ودائع الحرفاء	4 231	<7 227>
مبالغ محولة لفائدة العاملين بالبنك ولفائدة مدينين آخرين	<17 119>	<18 920>
تدفقات نقدية أخرى متأتية من نشاط الإستغلال	<40 597>	<23 833>
الأداء على الشركات	<2 283>	<6 139>
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط الإستغلال	<63 139>	<42 731>
نشـــاط الإستثمـــار		
فوائد ومرابيح متأتية من محفظة الإستثمار	-	-
شراءات أو بيوعات محفظة الإستثمار	-	-
شراءات أو بيوعات أصول ثابتة	<914>	<1 259>
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط الإستثمار	<914>	<1 259>
نشـــاط التمويـــــل		
إصدار أسهم	-	-
تسديد ديون	<27 556>	<8 390>
زيادة أو انخفاض الموارد الخصوصية	145 202	87 211
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط التمويل	117 647	78 821
تغيرات صافية في السيولة المالية و ما يعادلها خلال السنة المالية	53 594	34 831
السيولة المالية وما يعادلها في مفتتح السنة المالية	184 971	238 565
السيولة المالية وما يعادلها في نهاية السنة المالية	238 565	273 396

5- تحليل القوائم المالية لسنة 2019

سجل البنك نموا في حجم موازنته بنسبة 8,3 % لتبلغ ما قيمته 1 513,633 مليون دينار (م د) في 31 ديسمبر 2019مقابل 1 397,955 م د في نهاية سنة 2018.

سجل صافي القروض الجارية المسندة من قبل البنك لتمويل الإقتصاد الوطني الذي يمثل بمفرده 79 % من أصول البنك، تطورا بنسبة 7,1 % بالمقارنة مع السنة السابقة،

سجل بند الموارد الخصوصية والإقتراضات الذي يستأثر بنسب 86 % من مجموع الموازنة في موفى سنة 2019 نموا بنسبة 7 %.

كما حقق البنك في 31 ديسمبر 2019 ناتجا بنكيا صافيا بـ51,978 م د مسجلا بذلك تطورا بنسبة 29,3 % مقارنة بما حققه البنك خلال سنة 2018.

سجل البنك تطورا هاما في نتيجة الإستغلال لسنة 2019بنسبة 62,4 % لتبلغ 18,072م د مقابل 11,131م د خلال سنة 2018.

أما على صعيد النتيجة الصافية، فقد سجل البنك خلال سنة 2019 نتيجة ربحية بـ9,174 م د مقابل 5,841م د خلال سنة 2018.

1- الموارد

1.1-الأموال الذاتية :

بلغت الأموال الذاتية للبنك ما قدره 88,236 م د في 31 ديسمبر 2019 مقابل 78,959 م د سنة 2018. مسجلت تطورا بنسبة 11,7 % مقارنة بسنة 2018.

وبذلك تتكون هذه الأموال بالخصوص من رأس المال (60 م د) وإحتياطات قدرها 7,504 م د ونتائج ايجابية مؤجلة بمبلغ 11,558م د ونتيجة صافية إيجابية لسنة 2019في حدود 9,174 م د.

2.1-الموارد الأخرى:

بلغت الموارد الأخرى للبنك 1425,397 م د في موفى سنة 2019 مقابل 1318,996 م د فى سنة 2018، وهي موزعة كما يلي:

الإقتراضات والموارد الخصوصية :

تطورت هذه الموارد خلال سنة 2019بمبلغ قدره 84,889 م د إذ بلغت 1304,834 م د مقابل 1219,945 م د في موفى سنة 2018. أي بنسبة تطور تقدر بـ7 %,

وتتوزع هذه الموارد كما يلي:

مصادر التمويل	المبلغ
موارد تصرّف للحساب:	727,994م د
إقتراضات وموارد خصوصية:	574,956م د
ديون مرتبطة	1,884م د
المجموع	**1 304,834**

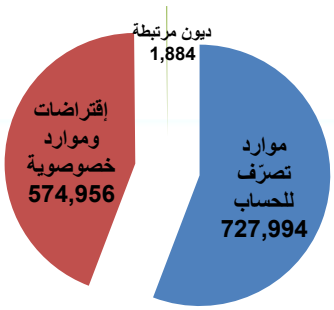

أ-موارد تصرّف للحساب:

وتتوزع الموارد المالية التي يتصرف فيها البنك للحساب كما يلي:

الموارد	المبلغ (م د)	النسبة (%)
خط تمويل منظومة القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات	248,136	34,08
الرصيد الصافي للصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى	181,292	24,90
آلية اعتماد الانطلاق	101,526	13,95
برنامج قانون المالية لسنة 2017 (الفصل 11) قروض صغيرة	73,709	34,08
آلية قروض الأموال المتداولة في الصناعات التقليدية	34,405	4,73
برنامج جيل جديد (مقاولات صغرى 1)	22,876	3,14
برنامج رائدة (خط تمويل وزارة المرأة)	21,562	34,08
برنامج تمويل الزراعات الكبرى (وزارة الفلاحة) (قروض صغيرة)	14,000	1,92
برنامج قانون المالية التكميلي لسنة 2015 (الفصل 6)	8,066	1,1
برنامج التمويل لشركة فسفاط قفصة	4,532	1
برنامج موؤسسة (ETAP) قروض صغيرة	3,695	1
برنامج جيل جديد (green start up)	1,544	0,21
برنامج صندوق الصداقة القطري	2,482	0,34
الرصيد الصافي للصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية	1,191	0,16
برنامج التعاون التونسي البلجيكي (قروض صغيرة)	1,857	0,26
برنامج توفير التمويل الذاتي لمؤسسة (ETAP) تطاوين 1	1,609	0,22
برنامج توفير التمويل الذاتي BRITCH GAZ	1,539	0,21
البرنامج الجهوي للتنمية	1,1	0,15
برنامج توفير التمويل الذاتي لمؤسسة (ETAP) تطاوين 2	0,643	0,09
برنامج قروض المساهمة PNUD	0,588	0,08
برنامج وزارة التكوين المهني والتشغيل	0,541	0,07
برنامج تعاون مع منظمة الأمم للتنمية المحلية (قروض صغيرة)	0,444	0,06
برنامج توفير التمويل الذاتي لمؤسسة STORM	0,388	0,05
برامج أخرى	0,269	0,04
المجموع	**727,994**	**100,000**

ب- إقتراضات وموارد خصوصية:

وتتوزع الإقتراضات والموارد الخصوصية للبنك في 31 ديسمبر 2019كما يلي:

الموارد	المبلغ (م د)	النسبة ()
إعتمادات الصندوق الوطني للتشغيل لتمويل المشاريع الصغرى	320,100	55,6
قرضي الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي	118,543	20,6
خطي تمويل البنك الإسلامي للتنمية	76,313	0,01
برنامج قانون المالية لسنة 2017 الفصل 11 تمويل مشاريع صغرى	60,000	10,4
المجموع	**574,956**	**100**

ودائع وأموال الحرفاء

بلغ رصيد ودائع وأموال الحرفاء لدى البنك في موفى سنة 2019ما قدره 19,895 م د مقابل 18,078 م د في موفى سنة 2018 ويمثل الحسابات الخاصة لتمويل المشاريع الصغرى 9,257 م د في حين تمثل المبالغ الأخرى رصيد الحسابات الجارية للحرفاء.

البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

إستقرت المبالغ المرصودة بالخزينة العامة للبلاد التونسية والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية في موفى سنة 2019 في حدود مبلغ قدره 1,995م د مقابل 1,876 م د سنة 2018.

الخصوم الأخرى

ارتفع بند الخصوم الأخرى من 79,020 م د سنة 2018 ليبلغ 98,596 م د في موفى 2019. وتمثل بالخصوص: مبالغ للدفع لفائدة مزودي باعثي المشاريع الصغرى (59,066م د) عمولات ضمان للدفع لفائدة الصندوق الوطني للضمان (8,566م د) أعباء وأجور للدفع (9,316م د) وضرائب وأداءات للدفع (6,187م د).

2- الاستعمالات

المستحقات على الحرفاء:

تطورت المستحقات على الحرفاء بزيادة قدرها 78,556م د أي بنسبة 7,1% لترتفع من112,693 1م د في نهاية سنة 2018 إلى 1191,249 م د في موفى سنة 2019. وتتوزع هذه المستحقات كما يلي:

مستحقات على الحرفاء (م د)	2018	2019	مبلغ التغير
موارد عادية	235,351	217,040	-18,311
موارد خصوصية (الإقتراضات)	383,132	425,229	42,097
موارد خصوصية (خطوط تمويل تصرف للحساب)	568,663	631,735	63,072
الحسابات المدينة	3,457	3,701	244
مستحقات أخرى على الحرفاء	2,097	2,662	565
مجموع القروض الجارية على الحرفاء	**1192,700**	**1280,368**	**87,667**
الفوائض المخصصة	-40,516	-43 389	-2,873
المدخرات	-39,490	-45 729	-6,239
مجموع القروض الجارية الصافية على الحرفاء	**1 112,694**	**1 191,249**	**78,555**

الخزينة والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

ارتفع مبلغ هذا البند من 9,100 م د سنة 2017 إلى 11,861 م د في 31 ديسمبر 2019

مستحقات على المؤسسات المالية والبنكية

سجل هذا البند في موفى سنة 2019ارتفاعا بنسبة 14,2% أي من231,458 م د في نهاية سنة 2018 إلى 264,239 م د في 31 ديسمبر 2019. وتمثل فائض السيولة الموظفة بالسوق النقدية على مدة قصيرة المدى لتمكين البنك من الإيفاء بتعهداته على مستوى صرف القروض وخلاص المزودين.

الأصول الثابتة:

بلغ بند الأصول الثابتة صافية من الإستهلاكات في موفى سنة 2019 ما قدره 7,068 م د مقابل 7,220 م د في نهاية سنة 2018.

محفظة المساهمات:

بلغ المبلغ الصافي لهذا البند ما قدره 1,604م د في سنة 2019 مقابل 1,983م د في نهاية سنة 2018. وتمثل مساهمات البنك بالشركات الجهوية ذات رأسمال مخاطر (1,470 م د) والشركة التونسية للمقاصة (70أد) والشركة التونسية للضمان (20 أد) .

أصول أخرى:

ارتفع مبلغ الأصول الأخرى بمبلغ قدره 2,111 م د أي بنسبة 5,9% إذ بلغ 37,612 م د في موفى سنة 2019 مقابل 35,501 م د في نهاية سنة 2018.

3- التعهدات خارج الموازنة

سجلت التعهدات المقدمة بعنوان القروض خلال سنة 2019ارتفاعا مقارنة بسنة 2018حيث تقدر هذه التعهدات 110,076 بـ م د في 31 ديسمبر 2019مقابل 85,744 م د في 31 ديسمبر 2018.

إرتفع مبلغ التعهدات المقبولة من128,912 1 م د سنة 2018 إلى 218,467 1 م د في موفى سنة 2019. وتتمثل أساسا في تعهدات مقبولة من الصندوق الوطني للضمان بـ527,464 م د و629,889م د بعنوان موارد يتصرف فيها البنك للحساب.

4- النتائج:

الناتج البنكي الصافي:

سجل الناتج البنكي الصافي تطورا بنسبة 29,3% أي من 40,194م د سنة 2018 إلى 51,978م د خلال سنة 2019.

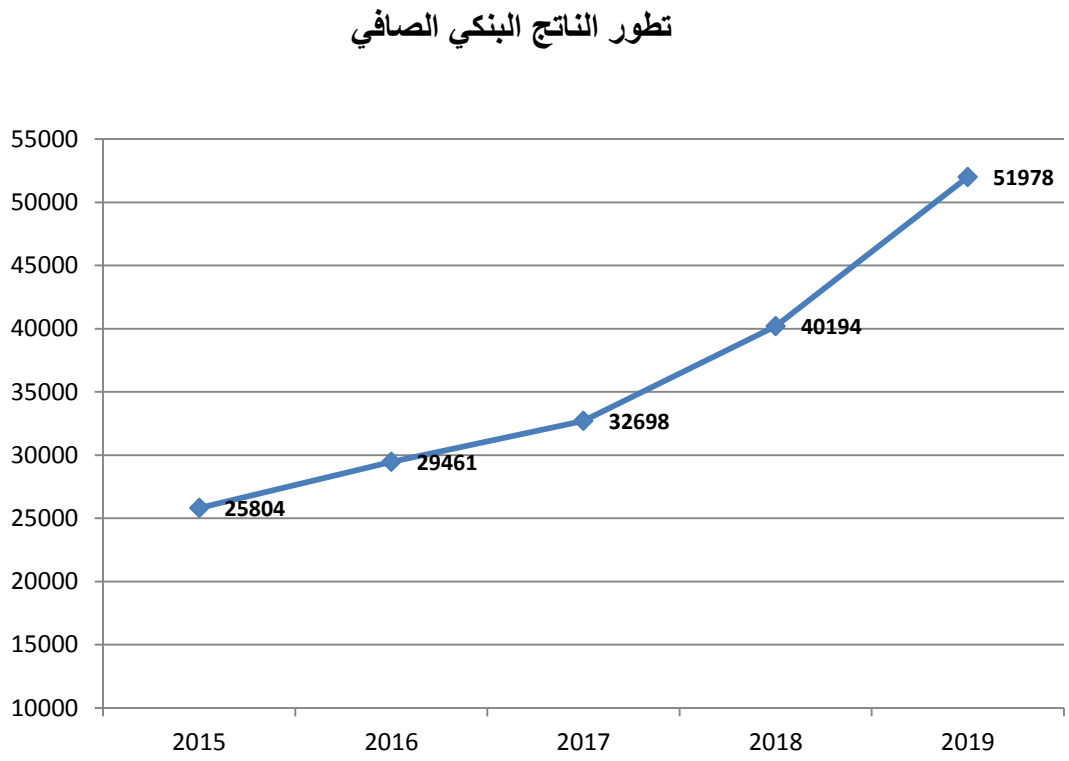

وتمثل حصة المداخيل المتأتية من الفوائد 89% من مجموع ايرادات البنك لسنة 2019.

وسجلت إيرادات البنك من العمولات ارتفاعا بنسبة 13% خلال سنة 2019 أي من 5,537 م د خلال سنة 2018 إلى 6,256 م د سنة 2019.

الأعباء التشغيلية:

سجلت الأجور وأعباء نفقات التسيير ارتفاعا من 23,543 م د خلال سنة 2018إلى26,484 م د سنة 2019متأتية أساسا من الزيادة القانونية في الأجور كما يبرزه الرسم التالي (أد):

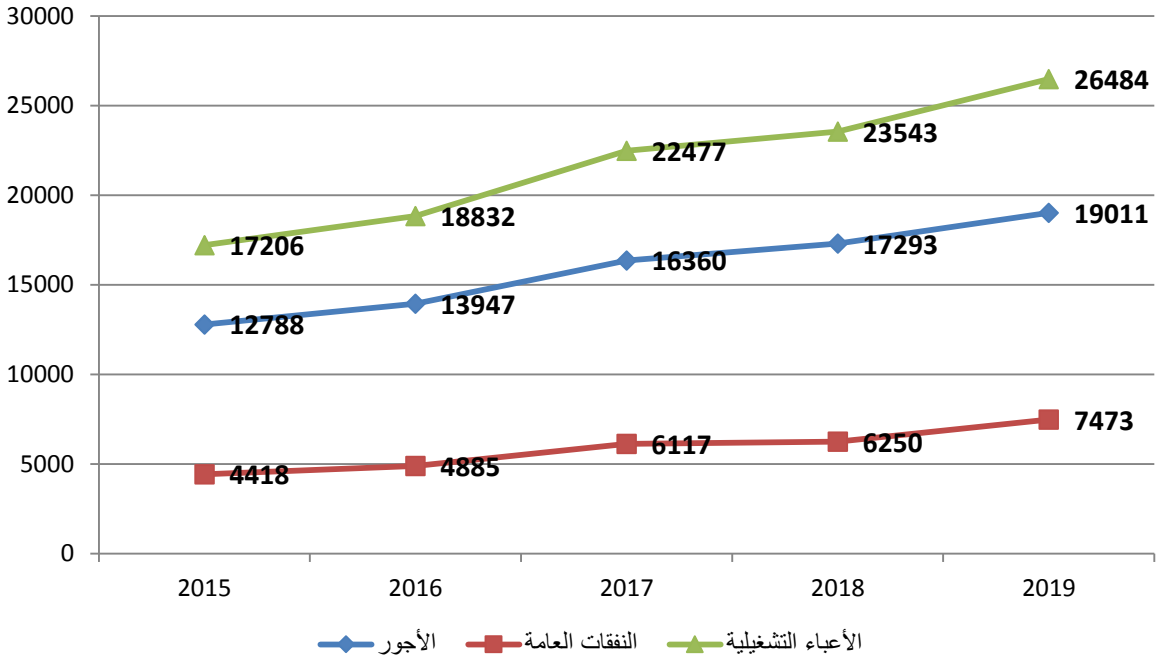

وتبعا لمستوى الأعباء التشغيلية والناتج البنكي الصافي، فقد تحسن ضارب الإستغلال إلى حدود 51% في نهاية سنة 2019

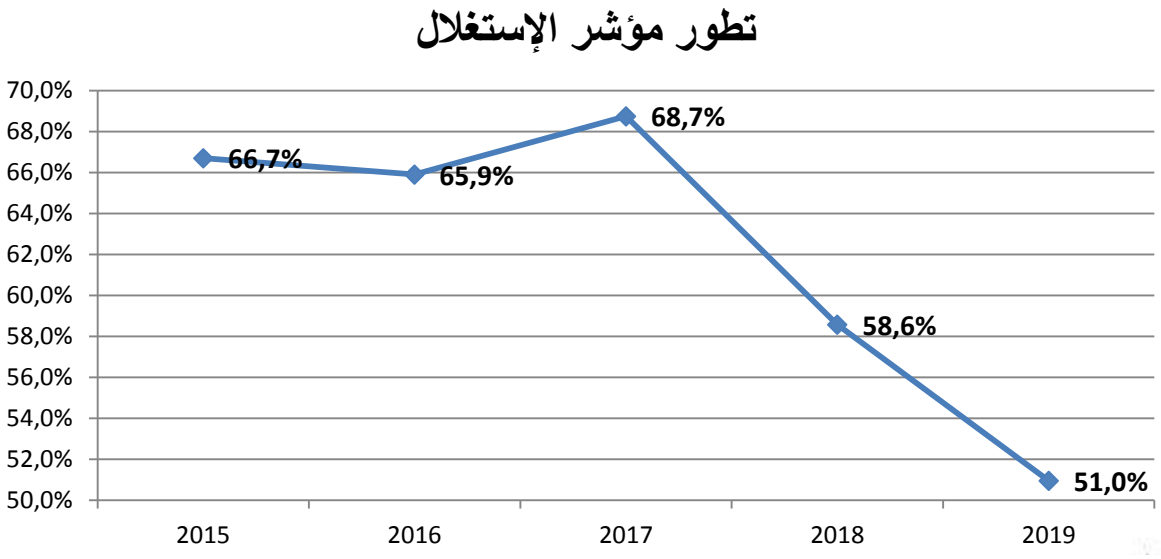

نتيجة الإستغلال

سجل البنك في موفى سنة 2019نتيجة إستغلال إيجابية بقيمة 18,072م د مقابل 11,131م د في موفى سنة 2018أي تطورا بنسبة 62,4%.

مع الإشارة إلى أن البنك حافظة على توخي سياسة حذرة خلال سنة 2019بتخصيص مدخرات بلغت 6,130 م د مقابل مدخرات بـ 4,350 م د خلال السنة السابقة. وذلك لتغطية خاصة مخاطر عدم إستخلاص القروض طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي في الغرض. وكذلك مدخرات إستثنائية تبلغ 4,6 م د لتغطية عتبة النزاعات حسب توصيات مراقبي الحسابات لسنة 2018.

النتيجة الصافية:

سجل البنك خلال سنة 2019 نتيجة صافية ربحية 9,174 م د مقابل نتيجة صافية 5,841مليون دينار خلال سنة 2018. وبذلك يحافظ على الوتيرة للنتائج الإيجابية المسجلة خلال السنوات السابقة.

ويبرز الرسم التالي التطور المتواصل للنتائج الصافية للبنك خلال الفترة 2012-2019 (أد):

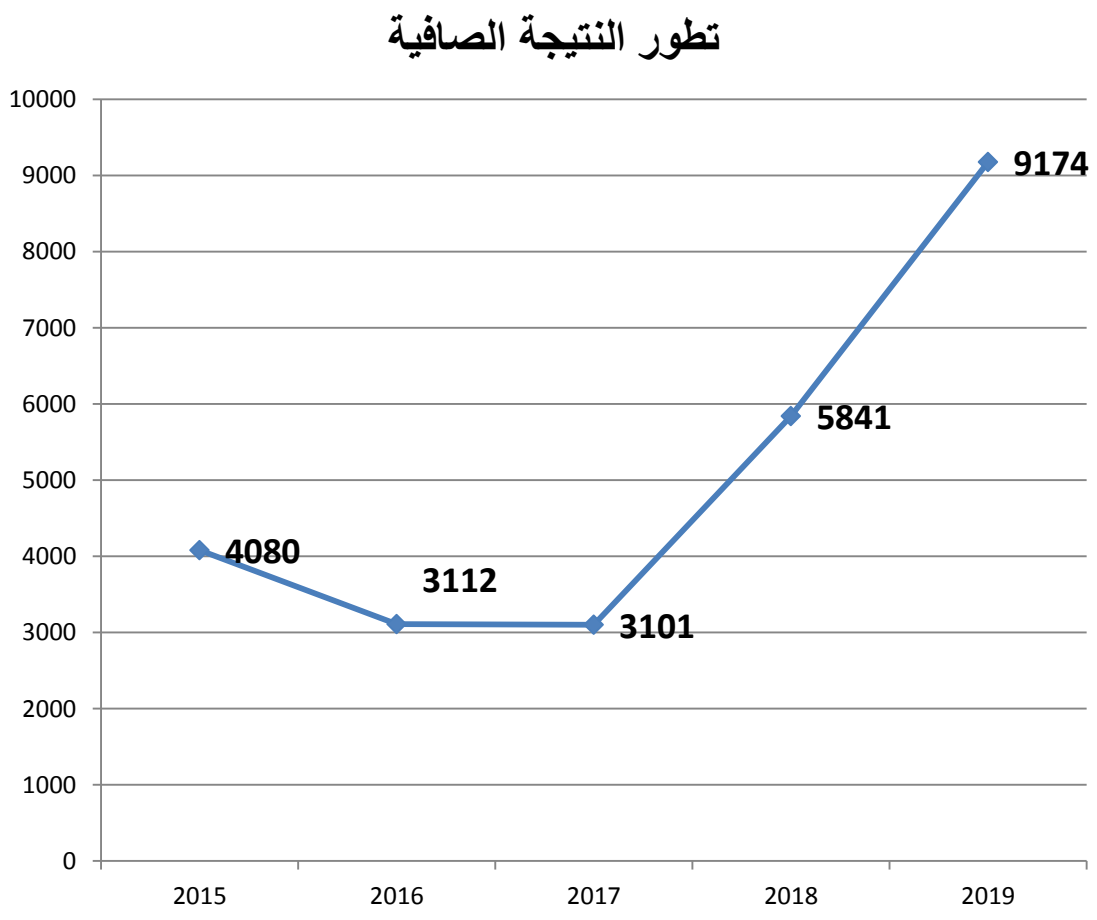

VI.تقريرا مراقبي الحسابات لسنة 2019

1. التقرير العام

Société d'Expertise Comptable Inscrite à l'OECT
Rue. Cité Jardins 1- Avenue Alain Savary 1082 Tunis
Tél : 71 842 350 -Fax : 71 891 818

GROUPEMENT
CWG-CRD
Wajdi GUERFALA- Rafik DAOUED
Espace Tunis, Immeuble N - Etage M - appt. T.6
Montplaisir 1073 Tunis -Tunisie
Tél: 71 904 252 , Fax: 71 904 236

RAPPORT GENERAL DES COMMISSAIRES AUX COMPTES
EXERCICE CLOS LE 31 DECEMBRE 2019

Mesdames, Messieurs les Actionnaires
De La Banque Tunisienne De Solidarité-BTS BANK

I- Rapport sur l'audit des états financiers

1- *Opinion*

En exécution du mandat de commissariat aux comptes que vous avez bien voulu nous confier lors de votre assemblée générale ordinaire du 29 avril 2019, nous avons effectué l'audit des états financiers de la **Banque Tunisienne De Solidarité « BTS BANK »** (la « Banque ») qui comprennent le bilan arrêté au 31 décembre 2019, l'état des engagements hors bilan, l'état de résultat et l'état des flux de trésorerie pour l'exercice clos à cette date, ainsi que les notes annexes, y compris le résumé des principales méthodes comptables.

Ces états financiers font ressortir des capitaux propres positifs de **88 236 KDT**, y compris le résultat bénéficiaire net de l'exercice s'élevant à **9 174 KDT**.

À notre avis, les états financiers ci-joints présentent sincèrement, dans tous leurs aspects significatifs, la situation financière de la Banque au 31 décembre 2019, ainsi que des résultats de ses opérations et de ses flux de trésorerie, conformément au système comptable des entreprises.

2- *Fondement de l'opinion*

Nous avons effectué notre audit selon les normes internationales d'audit applicables en Tunisie. Les responsabilités qui nous incombent en vertu de ces normes sont plus amplement décrites dans la section « Responsabilité de l'auditeur pour l'audit des états financiers » du présent rapport. Nous sommes indépendants de la banque conformément aux règles de déontologie qui s'appliquent à l'audit des états financiers en Tunisie et nous nous sommes acquittés des autres responsabilités déontologiques qui nous incombent selon ces règles.

Nous estimons que les éléments probants que nous avons obtenus sont suffisants et appropriés pour fonder notre opinion d'audit.

3- *Questions clés de l'audit*

Les questions clés de l'audit sont les questions qui, selon notre jugement professionnel, ont été les plus importantes dans l'audit des états financiers de la période considérée. Ces questions ont été traitées dans le contexte de notre audit des états financiers pris dans leur ensemble et aux fins de la formation de notre opinion sur ceux-ci, et nous n'exprimons pas une opinion distincte sur ces questions.

Nous avons déterminé que les questions décrites ci-après constituent les questions clés de l'audit qui doivent être communiquées dans notre rapport.

3-1-Prise en compte des intérêts et revenus assimilés et des commissions en produits

Point clé d'audit :

Au 31 décembre 2019, les intérêts et revenus assimilés et les commissions, portés au niveau du résultat, totalisent respectivement 51 859 KDT et 6 256 KDT, soit 99% du total des produits d'exploitation bancaire enregistrés au titre de l'exercice 2019.

Les méthodes de prise en compte des intérêts et revenus assimilés ainsi que les commissions sont décrites au niveau des notes aux états financiers 2.2.2 « Règles de prise en compte des intérêts et commissions sur les engagements ».

Bien que la majeure partie de ces revenus soit générée et comptabilisée automatiquement par le système d'information de la banque, nous avons considéré que la prise en compte des intérêts et revenus assimilés et des commissions en produits constitue un point clé d'audit en raison du volume important des transactions et de l'importance de cette rubrique par rapport au total des produits d'exploitation bancaire.

Procédures d'audit mises en œuvre en réponse à ce risque

Dans le cadre de notre audit des comptes, nos travaux ont porté plus particulièrement sur les éléments suivants :

- Un examen des politiques, des processus et des contrôles mis en place par la banque en vue de la reconnaissance et la comptabilisation des revenus ;
- L'évaluation de l'environnement informatique compte tenu de la génération et de la prise en compte automatique des revenus en comptabilité ;
- La vérification du respect de la norme comptable NCT 24 relative aux « engagements et revenus y afférents dans les établissements bancaires »en matière de prise en compte des revenus et de séparation des exercices comptables ;
- La réalisation de procédés analytiques sur l'évolution des intérêts et des commissions ;
- La fiabilité des méthodes de réservation des intérêts ;
- La vérification du caractère approprié des informations fournies dans les notes aux états financiers.

3-2-Classification des créances et estimation des provisions

Point clé d'audit :

Au 31 décembre 2019, les créances envers les clients s'élèvent à 1 191 249 KDT, les provisions constituées en couverture des risques rattachés à ces créances s'élèvent à 45 729 KDT et les intérêts et agios réservés ont atteint 43 389 KDT.

Conformément à la circulaire de la Banque Centrale de Tunisie n°91-24 du 17 décembre 1991, relative à la division, couverture et suivi des engagements, la Banque doit constituer des provisions à affecter spécifiquement à tout actif classé, ces provisions se déterminent compte tenu des garanties reçues. La constitution de ces provisions pour couverture des actifs classées est une question clé de notre audit, étant donné que la valeur des engagements est significative dans les états financiers arrêtés au 31 décembre 2019 (79% de la valeur des actifs de la banque). Dans le cas de la Banque Tunisienne de Solidarité, ces provisions se déterminent compte tenu des garanties reçues de la part du Fonds National de Garantie (FNG), qui consistent à ce que, si une relation de la banque s'avère insolvable et après épuisement de toutes les voies de recours judiciaires, le FNG assure le remboursement de 90% du principal de la créance impayée.

Procédures d'audit mises en œuvre en réponse à ce risque

Nous avons, à partir des entretiens avec la direction et de l'examen des procédures de contrôle mises en place par la Banque, pris connaissance de la méthode d'évaluation du risque de contrepartie et la constatation des provisions nécessaires compte tenu des garanties obtenues. La

méthode de classification des engagements de la Banque repose principalement sur l'antériorité de la créance.

Nous avons ainsi poursuivi la démarche d'audit suivante :

- Le rapprochement de la situation des engagements de la clientèle aux données comptables ;
- S'assurer de la capacité de la Banque à satisfaire les exigences de dépôt de dossiers d'exécution de la garantie recevables par le Fonds National de Garantie ;
- La fiabilité informations fournies par le management de la Banque au sujet de sa capacité à exécuter la garantie FNG

4- ***Paragraphe d'observation***

Sans remettre en cause notre opinion ci-haut exprimé, nous estimons utile d'attirer votre attention sur le point suivant :

Les états financiers de la BTS BANK relatifs à l'exercice clos le 31 décembre 2019 ont été arrêtés par son conseil d'administration tenu en date du 14 Février 2020. De ce fait, tous les évènements ayant eu lieu postérieurement à cette date n'ont pas été pris en considération lors de la préparation des présents états financiers. Cependant, Il convient de préciser qu'au vu des évènements survenus postérieurement à cette date relatifs à la pandémie de COVID -19 et les décisions gouvernementales suivies par les circulaires d'application BCT 2020-06 ET 2020-07 relatives aux rééchelonnement des crédits d'entreprise et des crédits aux particuliers n'ont pas été pris en considération lors de l'appréciation de la qualité du portefeuille de la Banque au 31 décembre 2019.

Notons enfin que les effets de la pandémie COVID 19 sur la situation financière de la Banque en 2020 ne peuvent être anticipés à la date de l'émission de notre rapport.

5- ***Rapport de gestion***

La responsabilité du rapport de gestion incombe au Conseil d'Administration. Notre opinion sur les états financiers ne s'étend pas au rapport de gestion et nous n'exprimons aucune forme d'assurance que ce soit sur ce rapport.

En application des dispositions de l'article 266 du code des sociétés commerciales, notre responsabilité consiste à vérifier l'exactitude des informations données sur les comptes de la banque dans le rapport de gestion par référence aux données figurant dans les états financiers. Nos travaux consistent à lire le rapport de gestion et, ce faisant, à apprécier s'il existe une incohérence significative entre celui-ci et les états financiers ou la connaissance que nous avons acquise au cours de l'audit, ou encore si le rapport de gestion semble autrement comporter une anomalie significative. Si, à la lumière des travaux que nous avons effectués, nous concluons à la présence d'une anomalie significative dans le rapport de gestion, nous sommes tenus de signaler ce fait.

Nous n'avons rien à signaler à cet égard.

6- ***Responsabilités de la direction et des responsables de la gouvernance à l'égard des états financiers***

Le Conseil d'Administration est responsable de la préparation et de la présentation fidèle des états financiers conformément aux principes comptables généralement admis en Tunisie, ainsi que du contrôle interne qu'il considère comme nécessaire pour permettre la préparation d'états financiers exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs.

Lors de la préparation des états financiers, c'est à la direction qu'il incombe d'évaluer la capacité de la banque à poursuivre son exploitation, de communiquer, le cas échéant, les questions relatives à la continuité d'exploitation et d'appliquer le principe comptable de continuité d'exploitation, sauf si la direction a l'intention de liquider la banque ou de cesser son activité ou si aucune autre solution réaliste ne s'offre à elle.

Il incombe aux responsables de la gouvernance de surveiller le processus d'information financière de la banque.

7- Responsabilités de l'auditeur pour l'audit des états financiers

Nos objectifs sont d'obtenir l'assurance raisonnable que les états financiers pris dans leur ensemble sont exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs, et de délivrer un rapport de l'auditeur contenant notre opinion. L'assurance raisonnable correspond à un niveau élevé d'assurance, qui ne garantit toutefois pas qu'un audit, réalisé conformément aux normes internationales d'audit applicables en Tunisie, permettra toujours de détecter toute anomalie significative qui pourrait exister. Les anomalies peuvent résulter de fraudes ou d'erreurs et elles sont considérées comme significatives lorsqu'il est raisonnable de s'attendre à ce que, individuellement ou collectivement, elles puissent influer sur les décisions économiques que les utilisateurs des états financiers prennent en se fondant sur ceux-ci.

Dans le cadre d'un audit réalisé conformément aux normes internationales d'audit applicables en Tunisie, nous exerçons notre jugement professionnel et faisons preuve d'esprit critique tout au long de cet audit. En outre :

- Nous identifions et évaluons les risques que les états financiers comportent des anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs, concevons et mettons en œuvre des procédures d'audit en réponse à ces risques, et réunissons des éléments probants suffisants et appropriés pour fonder notre opinion. Le risque de non-détection d'une anomalie significative résultant d'une fraude est plus élevé que celui d'une anomalie significative résultant d'une erreur, car la fraude peut impliquer la collusion, la falsification, les omissions volontaires, les fausses déclarations ou le contournement du contrôle interne ;
- Nous acquérons une compréhension des éléments du contrôle interne pertinents pour l'audit afin de concevoir des procédures d'audit appropriées dans les circonstances ;
- Nous apprécions le caractère approprié des méthodes comptables retenues et le caractère raisonnable des estimations comptables faites par la direction, de même que des informations y afférentes fournies par cette dernière ;
- Nous tirons une conclusion quant au caractère approprié de l'utilisation par la direction du principe comptable de continuité d'exploitation et, selon les éléments probants obtenus, quant à l'existence ou non d'une incertitude significative liée à des évènements ou situations susceptibles de jeter un doute important sur la capacité de la banque à poursuivre son exploitation. Si nous concluons à l'existence d'une incertitude significative, nous sommes tenus d'attirer l'attention des lecteurs de notre rapport sur les informations fournies dans les états financiers au sujet de cette incertitude ou, si ces informations ne sont pas adéquates, d'exprimer une opinion modifiée. Nos conclusions s'appuient sur les éléments probants obtenus jusqu'à la date de notre rapport. Des évènements ou situations futurs pourraient par ailleurs amener la banque à cesser son exploitation.
- Nous évaluons la présentation d'ensemble, la forme et le contenu des états financiers, y compris les informations fournies dans les notes, et apprécions si les états financiers représentent les opérations et évènements sous-jacents d'une manière propre à donner une image fidèle.
- Nous communiquons aux responsables de la gouvernance notamment l'étendue et le calendrier prévus des travaux d'audit et nos constatations importantes, y compris toute déficience importante du contrôle interne que nous aurions relevée au cours de notre audit.
- Nous fournissons également aux responsables de la gouvernance une déclaration précisant que nous nous sommes conformés aux règles de déontologie pertinentes concernant l'indépendance, et leur communiquons toutes les relations et les autres facteurs qui peuvent raisonnablement être considérés comme susceptibles d'avoir des incidences sur notre indépendance ainsi que les sauvegardes connexes s'il y a lieu.
- Parmi les questions communiquées aux responsables de la gouvernance, nous déterminons quelles ont été les plus importantes dans l'audit des états financiers de la période considérée : ce sont les questions clés de l'audit. Nous décrivons ces questions dans notre rapport, sauf si

II- Rapport relatif aux obligations légales et réglementaires

Dans le cadre de notre mission de commissariat aux comptes, nous avons également procédé aux vérifications spécifiques prévues par les normes publiées par l'Ordre des Experts Comptables de Tunisie et par les textes réglementaires en vigueur en la matière.

1- Efficacité du système de contrôle interne

En application des dispositions de l'article 3 de la loi 94-117 du 14 novembre 1994, telle que modifiée par la loi 2005-96 du 18 octobre 2005, portant promulgation réorganisation du marché financier, nous avons procédé à une évaluation générale portant sur l'efficacité du système de contrôle interne de la banque. À ce sujet, nous rappelons que la responsabilité de la conception et de la mise en place d'un système de contrôle interne ainsi que la surveillance périodique de son efficacité et de son efficience incombe à la direction et au conseil d'administration.

Sur la base de notre examen, nous n'avons pas identifié des déficiences importantes du contrôle interne. Un rapport traitant des faiblesses et des insuffisances identifiées au cours de notre audit a été remis à la Direction Générale de la Banque.

2- Conformité de la tenue des comptes des valeurs mobilières à la réglementation en vigueur

En application des dispositions de l'article 19 du décret n°2001-2728 du 20 novembre 2001, nous avons procédé aux vérifications portant sur la conformité de la tenue des comptes des valeurs mobilières émises par la banque avec la réglementation en vigueur.

La responsabilité de veiller à la conformité aux prescriptions de la réglementation en vigueur incombe au Conseil d'Administration.

Sur la base des diligences que nous avons estimées nécessaires de mettre en œuvre, nous n'avons pas détecté d'irrégularité liée à la conformité des comptes de la banque avec la réglementation en vigueur.

Tunis, le 08/06/2020

Les Co-commissaires aux comptes

P/Cabinet ICCA
Anis SMAOUI

P/Groupement CWG - CRD
Wajdi GUERFALA

GUERFALA WAJDI
Expert-Comptable
Commissaire aux Comptes
Tel: 71 904 252 - 54 216 849
Email: wajdiguerfalasyanne.tn

2. التقرير الخاص

Société d'Expertise Comptable Inscrite à l'OECT
Rue : Cité Jardins 1- Avenue Alain Savary 1082 Tunis
Tél : 71 842 350 -Fax : 71 891 838

GROUPEMENT
CWG-CRD
Wajdi GUERFALA- Rafik DAOUED
Espace Tunis, Immeuble N - Etage N - appt. 1.6
Montplaisir 1073 Tunis -Tunisie
Tél: 71 904 252 , Fax: 71 904 256

RAPPORT SPECIAL DES COMMISSAIRES AUX COMPTES
EXERCICE CLOS LE 31 DECEMBRE 2019

Mesdames, Messieurs les actionnaires
de la Banque Tunisienne de Solidarité-BTS BANK-

En application des articles 43 et 62 de la loi n° 2016-48 relative aux banques et aux établissements financiers et de l'article 200 et suivants et de l'article 475 du code des sociétés commerciales, nous reportons ci-dessous sur les conventions conclues et les opérations réalisées au cours de l'exercice 2019.

Notre responsabilité est de nous assurer du respect des procédures légales d'autorisation et d'approbation de ces conventions ou opérations et de leur traduction correcte in fine dans les états financiers. Il ne nous appartient pas de rechercher spécifiquement et de façon étendue l'existence éventuelle de telles conventions ou opérations mais de vous communiquer, sur la base des informations qui nous ont été données et celles obtenues au travers de nos procédures d'audit, leurs caractéristiques et modalités essentielles, sans avoir à nous prononcer sur leur utilité et leur bien fondé. Il vous appartient d'apprécier l'intérêt qui s'attachait à la conclusion de ces conventions et la réalisation de ces opérations en vue de leur approbation

I. Conventions nouvellement conclues au cours de l'exercice clos le 31 décembre 2019(Autres que les rémunérations des dirigeants) :

1. La BTS BANK a conclu une nouvelle convention avec le ministère de la formation professionnelle et de l'emploi en date du 6 novembre 2019 intitulée « programme nouvelle génération des promoteurs» ayant pour objectif l'entretien des établissements d'enseignement ainsi que les équipements et les réseaux de communication de ces établissements.

   Aucune commission n'a été perçue par la BTS BANK en 2019 au titre de la gestion de ce programme.

2. La BTS BANK a conclu une nouvelle convention avec le ministère de la formation professionnelle et de l'emploi en date du 6 novembre 2019 intitulée « programme nouvelle génération des promoteurs- municipalité» ayant pour objectif d'encourager et accompagner les jeunes diplômés de l'enseignement supérieur pour la création de petites entreprises dans les différents domaines d'activités inclus dans l'article 240 du code des collectivités locales .

   Aucune commission n'a été perçue par la BTS BANK en 2019 au titre de la gestion de ce programme.

II.Opérations réalisées relatives à des conventions antérieures

L'exécution des conventions conclues par la « BTS BANK» pour la gestion de la ligne de financement des microcrédits et celles pour la gestion des ressource FONAPRAM, FOSDAP, et le ministère de la formation professionnelle et de l'emploi se sont poursuivies.

Les commissions perçues par la BTS BANK au titre de ces conventions au cours de l'exercice 2019 se détaillent comme suit :

Désignation	Montant au 31/12/2019 en KDT
Commissions de gestion lignes MICRO CREDIT	1 523
Commissions de gestion art 11 MC	219
Commissions de gestion FONAPRAM	501
Commissions de gestion ONA	402
Commissions de gestion Prêt Participatif LFC (LFC 2015)	1
Commissions de gestion INTILAK	202
Commissions de gestion MAF	194
Commissions de gestion BTP	461
Commissions de gestion FOSDAP	4
Commissions de gestion Prog. ENTREPRISE SOLIDAIRE	1
Commissions de gestion GREEN STAT UP	60
TOTAL	3 568

A l'exception des conventions citées ci-dessus, votre conseil d'administration ne nous a pas avisés d'aucune convention, au titre de l'exercice 2019, rentrant dans le cadre des articles ci-dessus mentionnés.

III-Obligations et engagements de la BTS BANK envers les dirigeants

1. Les obligations et engagements de la BTS BANK envers les dirigeants tels que visés par l'article 200 (nouveau) II § 5 du Code des Sociétés Commerciales se détaillent comme suit :

1-1- La rémunération du Directeur Général a été fixée par l'arrêté de la présidence du gouvernement du 24 avril 2017, et ce, selon la première modalité du décret gouvernemental n°2015-2217 du 11 décembre 2015, fixant le régime de rémunération des chefs d'établissement et des entreprises publics et des sociétés à majorité publique. Cette rémunération se compose d'un salaire mensuel, de diverses indemnités et primes, d'un quota de 500 litres de carburant par mois, de la mise à disposition d'une voiture de fonction et du remboursement des frais téléphonique.

L'encours des crédits accordés par la Banque Tunisienne de Solidarité à son Directeur Général s'élève au 31 décembre 2019 à 28 909 DT.

1-2- La rémunération du Directeur Général Adjoint nommé par décision du conseil d'administration lors de sa réunion du 14 Février 2014, est fixée par référence aux termes de la convention collective nationale du personnel des banques et des établissements financiers. Cette rémunération se compose d'un salaire mensuel, de diverses indemnités et primes, d'un quota de 400 litres de carburant par mois, de la mise à disposition d'une voiture de fonction et du remboursement de frais téléphoniques.

- L'encours des crédits accordés par la Banque Tunisienne de Solidarité à son Directeur Général Adjoint s'élève au 31 décembre 2019 à 208 196 DT.

2. Les Jetons de présence et primes spécifiques revenant aux administrateurs, présidents et membres des comités émanant du conseil d'administration :

L'assemblée générale ordinaire tenue le 29 Avril 2019 a fixé les montants au titre de l'exercice 2019, des jetons de présence et des primes revenant aux administrateurs, présidents et membres des comités émanant du conseil d'administration comme suit :

7

3. Les obligations et engagements de la BTS BANK envers ses dirigeants, tels qu'ils ressortent des états financiers de l'exercice clos le 31 décembre 2019, se présentent comme suit :

(En DT)

Nature de la rémunération	Directeur général		Directeur général Adjoint		Administrateurs et membres de comités	
	Charges de l'exercice	Passif au 31/12/2019	Charges de l'exercice	Passif au 31/12/2019	Charges de l'exercice	Passif au 31/12/2019
Avantages à court terme	209 687	32 527	153 120	35 520	62 500	124 000
Avantages postérieurs à l'emploi	-	-	2 828	21 124	-	-
Total	**209 687**	**32 527**	**155 948**	**56 644**	**62 500**	**124 000**

Par ailleurs, et en dehors des conventions et opérations précitées, nos travaux d'audit n'ont pas révélé l'existence d'autres conventions ou opérations rentrant dans le cadre des textes de loi sus-indiqués

Tunis, le 08/06/2020

Les Co-commissaires aux comptes

P/Cabinet ICCA
Anis SMAOUI

P/Groupement CWG - CRD
Wajdi GUERFALA

GUERFALA WAJDI
Expert Comptable
Commissaire aux Comptes
Tél: 71 904 252 - 98 236 849
Email: wajdiguerfala@yahoo.fr

8

VII. تقرير هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك لسنة 2019

التقرير السنوي الرابع
للرقابة الشرعية
حول نشاط البنك التونسي للتضامن لسنة 2019
المتعلق ببرنامج التمويل الإسلامي YES-TU

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين

سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيدة نجلاء بن عبدالله المحترمة/ رئيسة مجلس إدارة البنك التونسي للتضامن ورئيسة الجمعية العامة العادية للمساهمين،

السيدات و السادة مساهمي البنك التونسي للتضامن المحترمين

السيد محمد كعنيش المحترم/ المدير العام

السيد خليفة السبوعي المحترم/ المدير العام المساعد

السادة أعضاء مجلس الإدارة / المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بمرور أربع سنوات على تعهد البنك التونسي للتضامن بتنفيذ برنامج التمويل الإسلامي YES-TU الذي بعث بموجب الاتفاقية الدولية المبرمة بين الحكومة التونسية والبنك الإسلامي للتنمية بتاريخ 27 فيفري 2012 والمتعلقة ببرنامج التمويل الأصغر لدعم التشغيل الذاتي وتنمية الاستثمار لصالح الشباب بالجمهورية التونسية ،يسرنا أن نهنئكم بتواصل النشاط هذا البرنامج الرائد وبانخراط كافة الأجهزة والمشرفين عليها في إنجاحه خدمة لسياسة تشغيل الشباب.

ووفقا للقرار رقم 216D لسنة 2015 الصادر يوم05 أوت 2015 بناء على مداولات اجتماع مجلسكم الموقر المنعقد في دورته رقم (80) يوم 03 جويلية 2015 والقاضي بتركيز هيئة الرقابة الشرعية واعتماد لائحتها التنظيمية وتسمية عضويها، وتبعا

لقرار تجديد المهمة المقترح من قبل مجلس إدارة البنك بتاريخ05 أفريل 2019 والمصادق عليه من قبل الجلسة العامة العادية المنعقدة بتاريخ29 أفريل 2019 ،

نتولى، بعون الله وتوفيقه، تقديم التقرير السنوي لهيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية حول نشاط البنك التونسي للتضامن المتعلق بالمعاملات والمنتجات البنكية الإسلامية التي أدارها البنك خلال سنة 2019:

أولا: أطلعت الهيئة على أعمال خلية التدقيق الشرعي الداخلي و على تقاريرها حول عينات من ملفات التمويل في كامل مراحلها.

و هي تسجل وقوف المشرفين على هذه الخلية بمراقبة امتثال الموظفين في المصالح و الإدارات المعنية للإجراءات التنفيذية المعتمدة وتوجيههم لتدارك بعض الإخلالات، إن وجدت، مقارنة بالعقود المصادق عليها و بالقرارات الصادرة عن الهيئة.

و نود التأكيد بما جاء في تقريرنا لسنة 2018 والقاضي بالإسراع في إدراج عملية العدول عن التمويل بعد الإنجاز (جزئي أو كلي) ضمن النظام المعلوماتي الخاص بالتصرف في منتج المرابحة بغاية تفادي أي اخلال و تبعا لذلك تحيين دليل الإجراءات كلما اقتضى الأمر ذلك.

و في ما عدى ما سبق ذكره، فإننا نصرح أن عمليات البنك تحت هذا العنوان كانت مطابقة لمبادئ و أحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيا : بعد الإطلاع على التقرير الخاص بنشاط وحدة التمويل الإسلامي المستخرج من القوائم المالية الموقوفة في 31 ديسمبر 2019، وكذلك التقرير الصادر عن السيدين مراقبي الحسابات إلى غاية 30 جوان 2019 والمتعلق بتنفيذ برنامج تشغيل الشباب عن طريق منتجي المرابحة والإجارة، نسجل بكل افتخار توصل البنك التونسي للتضامن لتفعيل المصادقات بنسق مرضي واستعمال كل الموارد المتأتية من اتفاقية المضاربة ومن المبالغ المستخلصة بحيث تمكن البنك من المصادقة على ما يزيد عن 88 مليون دينار وإعادة توظيف التحصيلات أصلا وأرباحا لتمويل مشاريع جديدة في صلب السياسة المحددة لهذا البرنامج المبارك.

وبهذه المناسبة وفي انتظار استجلاء فرص جديدة لتعبئة موارد من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية أو من مؤسسات تمويل داخلية أو خارجية اخرى، توصي الهيئة مجلس الإدارة والمشرفين على البنك بإيلاء هذه الشريحة من الباعثين كل العناية والمساعدة وتخصيص جزء من امكانية البنك الذاتية المتاحة والتي تصل حسب القوائم المالية الموقوفة لصيغ التمويل المتطابقة مع معايير الصيرفة الاسلامية للسنوات القادمة.

ثالثا: تسجّل الهيئة تبعا لتوصيات تقريرها السابق ،أن البنك طور منظومته الاعلامية بإضافة منظومة تخص التصرف في متابعة النزاعات وإصدار دليل خاص لإجراءات التحصيل والنزاعات لمنتج الاجارة.

وفي الختام، نهنئ السادة المساهمين و القائمين على البنك التونسي للتضامن بالنتائج الطيبة و المتواصلة، سائلين المولى العلي القدير بأن يكلل أعمالكم بالنجاح و التقدم.

حرر بتونس في 19 مارس 2020

هيئة الرقابة الشرعية

رئيس الهيئة	**عضو الهيئة**
الدكتور منير التليلي	**الأستاذ محفوظ الباروني**

VIII. قـــرارات الجلسة العامة العادية لسنة 2019

(30 جوان 2020)

القرار الأول:

بناءا على ما جاء بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 17 لسنة 2020 بتاريخ 1 أفريل 2020 الذي يسمح بصفة إستثنائية للبنوك والمؤسسات المالية بسبب جائحة الكورونا "Covid-19" بعقد الجلسات العامة بعد الآجال القانونية،

فإنّ الجلسة العامّة العادية للبنك التونسي للتّضامن المنعقدة بتاريخ 30 جوان 2020، إذ تسجل عدم إنعقادها في الآجال القانونية الخاصة بشركات المساهمة العامة نظرا للأسباب المذكورة، فإنها تصادق على هذا التأخير بإعتباره لا يسبب أي ضرر لمصالح المساهمين وتبرأ إبراءا تاما وكاملا وبدون تحفظ ذمة أعضاء مجلس الإدارة بخصوصه.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار الثاني:

إنّ الجلسة العامّة العادية للبنك التونسي للتّضامن المنعقدة بتاريخ 30 جوان 2020، بعد إطلاعها علـــى:

- تقرير مجلس الإدارة حول نشاط البنك لسنة 2019 وعلى القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2019،
- تقرير نشاط هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك لسنة 2019،
- تقريري مراقبي الحسابات (العام والخاص) المتعلقين بنفس السنة.

تسجل إطلاعها على ما جاء في تقريري مراقبي الحسابات وتصادق على تقرير مجلس الإدارة وعلى القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2019 كما وقع عرضهما عليها.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار الثالث:

إنّ الجلسة العامة العادية بعد الإطلاع على التقرير الخاص لمراقبي الحسابات للسنة المالية 2019 توافق على الاتفاقيات القانونية المنصوص عليها بالفصل 200 جديد من مجلة الشركات التجارية والفصل عدد 62 من القانون 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار الرابع:

إنّ الجلسة العامّة العادية تبرئ إبراء تامّا وكاملا وبدون تحفّظ ذمة أعضاء مجلس الإدارة بخصوص ممارسة مهامّهم في مجلس الإدارة وعن نتائج أعمالهم بالنّسبة للسّنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2019.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار الخامس:

بناءا على اقتراح مجلس الإدارة، تقرر الجلسة العامّة العادية تخصيص نتيجة سنة 2019 على النّحو التّالي:

	المبلغ بالدينار
أرباح السنة المالية 2019	**9 173 519,506**
النتائج المؤجلة في 31-12-2018	**11 558 152,987**
مجموع الأرباح القابلة للتخصيص	**20 731 672,493**
إحتياطات قانونية (5%)	**1 036 583,625**
الصندوق الإجتماعي	**400 000,000**
النتائج المؤجلة في نهاية السنة المالية 2019	**19 295 088,868**

تمت المصادقة على هذا القرار بالأغلبية

القرار السادس:

عملا بالفصل التاسع عشر من القانون الأساسي للبنك، تقرر الجلسة العامّة العادية تعيين:

- ✓ السيد علية بالشيخ عضوا بمجلس الإدارة خلفا للسيدة نجوه بن الأمين بالحاج عبد الله وذلك للمدة المتبقية من عضويتها والتي تنتهي بانعقاد الجلسة العامة العادية التي ستنظر في حسابات سنة 2021.
- ✓ السيد عماد التركي عضوا بمجلس الإدارة خلفا للسيد الحبيب التومي وذلك للمدة المتبقية من عضويته والتي تنتهي بانعقاد الجلسة العامة العادية التي ستنظر في حسابات سنة 2020

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار السابع:

تقرر الجلسة العامّة العادية:

- تجديد تسمية السيد رضا الخلفاوي عضوا ممثلا لصغار المساهمين بمجلس الإدارة،
- تسمية السيد المولدي زيان عضوا مستقلا بمجلس الإدارة،

وذلك بناءا على إقتراح مجلس الإدارة وعلى نتائج طلب المشاركة عدد 1/2020 الذي قام به البنك لإختيار شخص طبيعي مستقل عضو بمجلس إدارة البنك لرئاسة لجنة التدقيق وموافقة البنك المركزي التونسي،

وذلك لمدة ثلاثة سنوات (2020-2021-2022) والتي تنتهي بانعقاد الجلسة العامة العادية التي ستنظر في حسابات سنة 2022.

تمت المصادقة على هذا القرار بالأغلبية

القرار الثامن:

قررت الجلسة العامة العادية ما يلي:

1. تحديد مكافآت حضور أعضاء مجلس الإدارة بعنوان تصرفهم خلال سنة 2019 بخمسة آلاف (5000) دينار خام لكل عضو بمجلس الإدارة
2. تحديد المنح المسندة لفائدة رؤساء وأعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة كما يلي:

- منحة بألف (1000) دينار صافية عن كل إجتماع لكل رئيس لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة على أن لا تتجاوز 6000 دينار صافية في السنة لكل رئيس لجنة،
- منحة بخمسمائة (500) دينار صافية عن كل إجتماع لكل عضو باللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على أن لا تتجاوز 3000 دينار صافية في السنة لكل عضو.

تمت المصادقة على هذا القرار بالأغلبية

القرار التاسع:

بناءا على إقتراح مجلس الإدارة، تقرر الجلسة العامة العادية تحديد المكافآت الخصوصية المسندة لأعضاء هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك بخمسة آلاف (5000) دينار صافية سنويا لكل عضو.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار العاشر:

لمجابهة حاجياته الآنية من الموارد المالية، ترخص الجلسة العامة العادية لمجلس إدارة البنك في إصدار قرض أو عدة قروض رقاعية بالسوق المحلية في حدود مبلغ جملي لا يتجاوز 50 مليون دينار خلال الفترة الممتدة بين تاريخ الاجتماع الحالي والاجتماع المقبل الذي سوف تخصصه الجلسة العامة للنظر في نتائج السنة المالية 2020.

وتكلف مجلس الإدارة بضبط مبلغ القرض أو القروض وطريقة وشروط إصدارها.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار الحادي عشر والأخير:

إنّ الجلسة العامّة العادية تفوّض كلّ النّفوذ وكلّ الصّلاحيّات اللاّزمة للممثل القانوني للبنك ليقوم بجميع الإيداعات والنّشر التي يقتضيها القانون.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

البنك التونسي للتضامن
56 شارع محمد الخامس 1002 تونس
الهاتف: 71.844.040 - الفاكس: 71.845.537
البريد الإلكتروني: bts@bts.com.tn